

البنك المركزي العراقي

مجلة
نقود ومصارف

مجلة نصف سنوية تصدر عن
دائرة الاحصاء والابحاث

العدد الأول

2024



هيئة التحرير

المشرف العام
السيد علي محسن اسماعيل العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

المشرف الفني
الدكتور عمار حمد خلف
نائب محافظ البنك المركزي العراقي

رئيس التحرير
الدكتور سمير فخري نعمة
مدير عام دائرة الاحصاء والابحاث

مدير التحرير
الدكتور باسم عبدالهادي حسن
م. مدير عام دائرة الاحصاء والابحاث

هيئة التحرير
السيدة بتول سيد قاسم
السيدة ابتسام كاظم علي
السيدة ولاء حكمت سلمان
السيد وسام خالد سعيد

تصميم المجلة
السيد غيث صالح احمد

الترجمة
قسم الترجمة /دائرة الاحصاء والابحاث

العدد الأول

المحتويات

01 **كلمة العدد** / صفحة 2
علي محسن العلاق - محافظ البنك المركزي العراقي

02 **ملامح اقتصاد العالم منتصف عام 2024** / صفحة3
الدكتور أحمد إبريهي علي / عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

03 **السياسة النقدية والتحديات المالية** / صفحة10
الدكتور سمير فخري نعمة/ مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

04 **تأثير تحرير اسعار الفائدة في حجم الائتمان والودائع في العراق** / صفحة 14
عقيل محمد رشيد /مدير قسم الاستقرار النقدي والمالي

05 **أثر رفع سعر الفائدة في تركيا على سعر صرف الدولار في العراق** / صفحة 20
حسن حازم لفتة / باحث رقية كريم عباس/ باحث آيات محمد عطية / باحث

06 **دراسة تنبؤية لأثر الانفاق الحكومي على قناة العملة المصدرة لنهاية عام 2024** / صفحة 25
وسام خالد سعيد / باحث أحمد جمال عسكر / باحث

07 **مجموعة البريكس وهيمنة الدولار** / صفحة 31
حسن حازم لفته / باحث

08 **ملخص التقرير الاقتصادي للفصل الثالث لعام 2023** / صفحة 37
قسم الاقتصاد الكلي

09 **ملخص تقرير الانذار المبكر للفصل الرابع لعام 2023** / صفحة 42
قسم الاستقرار النقدي المالي

10 **ملخص تقرير ميزان المدفوعات العراقي لعام 2023 (اولي)** / صفحة 46
قسم ميزان المدفوعات

11 **ملخص تقرير الاستقرار المالي لعام 2023** / صفحة 48
قسم الاستقرار النقدي والمالي

12 **تقرير الراصد الاقتصادي لشهر كانون الثاني لعام 2024** / صفحة 51
عبدالحميد عبدالهادي حميد / باحث

13 **شروط النشر** / صفحة55

كلمة العدد

نافذة جديدة تفتح أمام الباحثين تمثلها مجلة النقود والمصارف الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي تمثل رؤية ونهج البنك في دعم أوراق العمل والأنشطة البحثية التي يقدمها الباحثين من مختلف الاختصاصات فضلًا عن ما تضمنه من خلاصات لأهم التقارير المنشورة في هذا البنك، والتي نضعها أمام القراء والباحثين من جميع بقاع العالم وباللغتين العربية والإنكليزية، إذ بالإمكان الاطلاع على المجلة وتصفحها عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي.

لقد سعى هذا البنك في دعم الباحثين من خلال فتح أبواب مكتبته الزاخرة بالمصادر العلمية في شتى المواضيع المصرفية والاقتصادية والبحوث والدراسات والرسائل والأطاريح أمامهم لتكون مصدرًا علميًا لهم ورافدًا من روافد العلم والمعرفة لجميع المهتمين في الشأن الاقتصادي، وها نحن اليوم نضيف لها رافداً جديداً.

إنَ ما ستضمه المجلة من مواضيع عبر أبوابها المتنوعة تُعد محط اهتمام من قبل الإدارة العليا للبنك، حيث يُشَكل الجانب العلمي على مستوى التحليل والإحصاءات حلقة مهمة من عمل منسوبي القطاع المصرفي العراقي لما له من دور في تشخيص حجم المخاطر والتحديات والصعوبات التي تواجه القطاع وأهمية مواكبتهم لأحدث التطورات والتقنيات التكنولوجية المالية والمصرفية في العالم الذي يسارع الزمن للوصول إلى كل ما هو جديد ومتطور.

نحن نؤمن أنَ المخرجات العلمية المستندة إلى المناهج البحثية هي القاعدة التي نستند إليها في بناء سياستنا النقدية القائمة على استراتيجيات وخطط وأهداف طموحة تضمن تحقيق الاستقرار، وذلك للعمل على زيادة وانتشار الثقافة المصرفية في البلد وتعزيز الشمول المالي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لجميع المواطنين من دون استثناء للدفع بعجلة النمو والأعمار في اقتصادنا.

في الختام أدعو الجميع للإسهام في هذه المجلة والتي هي لجميع الباحثين والمهتمين، وما يُكتب ويُنشر في أعدادها سيكون محط اهتمام وتقدير كبيرين من قبلنا، كما وأُبارك لدائرة الإحصاء والأبحاث صدور العدد الأول لها بما يضمه من مواضيع مهمة نتمنى أن تُسهم في الارتقاء بعمل القطاع النقدي والمصرفي انسجاماً مع الرؤية الإصلاحية المرسومة من قبل البنك المركزي العراقي.

علي محسن العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

ملامح اقتصاد العالم منتصف عام 2024

الدكتور أحمد إبريهي علي/ عضو مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

شـــهد اقتصـــاد العالم تقلبات عنيفة منذ عام 2007 عندما بدأت أزمة القروض العقارية؛ وفي خضمّها تصاعدت أسعار النفط سريعا ثم انهارت إلى رُبع ذروتها أو دون ذلك في النصـــف الثاني من عام 2008. واتخذت حكومات الدول المتقدمة قرارات إنقاذ جريئة، واعتمدت البنوك المركزية سياسات نقدية مغايرة قوامها التيسير الكمي لتوفير سيولة كافية. وتوسع، جراء تلك السياسة، حجم الميزانيات العمومية للبنوك المركزية بموجودات متنوعة ومنها رديئة إشترتها مقابل السيولة ولترفع معدلات العائد ولا تقتصـــر على الأمد القصـــير؛ وبقي معدل التضخم واطئاً والإستجابة للسياسات أدنى من المتوقع. مع ذلك وبمساعدة نمو الصين وعموم آسيا (عدا اليابان التي بقي نموها ضعيفاً)، اســتأنف الاقتصــاد طابع الوضــع الإعتيادي، ثم جاء وباء كورونا وكانت إنتكاســـة أخرى وأكثر خطورة هدّدت جدياً ســـلامة نظام المالية العامة والنشاط الإنتاجي. خلال هذه الفترة تقلبت أسعار النفط، أيضــا، ثم ظهرت موجة تضــخم بصــعود سريع بداية عام 2021 والتي أخذت بالتراجع بعد أن وصـــلت ذروتها فوق (8%) في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو عام 2022. من المتوقع إســـتمرار الإنتعاش عام 2025، ولا تنخفض أســـعار النفط دون (75) دولار للبرميل عام 2024 حسب الفرضيات التي ترسم المستقبل القريب لإقتصـــاد العالم، لكنها تصـــل قريبا من (74) دولار عام 2025. ويكون التضـــخم عند معدلاته المرغوبة في الدول المتقدمة، وينمو إقتصـــاد العالم بمعدل (3.1%) ســـنويا للخمســـة أعوام القادمة. نعرض متابعة مختصـــرة لنواحي مختارة على مســـار التغير في الفترة القريبة الماضية وتوقعات الغد القريب.

المالية العامة:

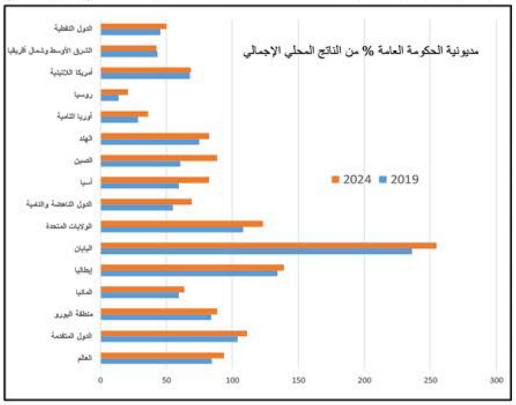
ينخفض عجز المالية العامة في العالم عام 2024 إلى (4.9%) عن (5.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام الســـابق؛ وفي الدول المتقدمة ينخفض إلى (2.7%) عند إســـتبعاد الولايات المتحدة والتي يبقى عجزها مرتفعاً (6%) فأكثر حتى عام 2029. وبقيت الدول النامية والناهضـــة بمجموعها مثلما كانت عليه عام 2023، وزادت الصـــين عجزها قليلاً ليتجاوز (7%) من الناتج، وبهذا بقيت تجمع بين الإنفاق الحكومي المرتفع وضـــخامة الائتمان إلى جانب فائض ميزان المدفوعات. أما مجموعة الدول النفطية فتقترب من التوازن بعجز طفيف بعد الفائض الذي تحقق لها عام 2022. التضـــخم الذي وصل ذروته عام 2022 تراجع إلى معدلاته المعتادة عام 2024، لاحظ الشكل البياني، ونظراً لمّا يمثله التضخم في نظر الدول المتقدمة يساعد هبوطه على توسيع دائرة خيارات السياسة.

ونلاحظ دين الحكومات العامة في تزايد، وربما وجدت الدول المتقدمة في العمق المالي سهولة الإقتراض تساندها البنوك المركزية بأسعار فائدة واطئة. هذا ما لم تصـــطدم بموجة تضـــخم تهدد الاستقرار كما حصل منذ عام 2022 عندما رفعت البنوك المركزية سعر السياسة. والذي لم ينخفض في الولايات المتحدة حتى بداية نيســـان من عام 2024، أي حافظت الســـياســـة النقدية على تشدد نسبي بدلالة سعر فائدة البنك المركزي. من نتائج الحجم الكبير لديون الدول المتقدمة

التأثير المتزايد للحكومات في عمل الأسواق المالية الدولية ومنها في إقتصاد العالم بأسره. تعرضت المالية العامة لصدمة وباء كورونا بعد أزمة القروض العقارية، ثم صدمة إرتفاع التضخم إرتباطاً بأسعار المواد الأولية، في حين كانت السياسات قبلها تريد حفز التضخم بالتيسير الكمي لإنعاش الاقتصاد، والمالية العامة تُجاري هذه التغيرات وكذلك السياسة النقدية.

إلى الآن تحاول السياسات المالية العودة إلى أوضاع ما قبل الوباء في تقريب مستويات الإنفاق من الإيرادات، أمّا رصيد الديون الحكومية فمن المستبعد إرجاعه إلى مستوياته السابقة، فسوف تستمر الحكومات على تدوير الدين هذا إلى جانب تعاظم ديون الشركات والقطاع الأسري.

شكل (1) دين الحكومة العامة % من الناتج المحلي الإجمالي



مصدر البيانات: IMF, Fiscal Monitor, April 2024.

وهكذا تتعمق خصائص الأَمْولة Financialization في اقتصاد هذا الزمن، وتتقلص المساحة النسبية للإنتاج السلعي في آليات تخصيص الموارد وتكوين الأسعار وتوزيع الدخل والتذبذب ودورة الأعمال. تغيرات أسعار الفائدة، الدورية والمفاجئة، تَغيُر أسعار السوق لأدوات الدين وثروات حائزيها ومنها إلى الإستهلاك والإستثمار... وهكذا. يُعوّل على تراكم آثار التضخم في رفع الدخل الإسمي نحو معدلات ضريبة أعلى لبقاء التشريعات دون تعديل، وتتضمن هذه الظاهرة فعلاً إيجابيا لخفض العجز. بيد أن عوامل زيادة الإنفاق قوية منها تقليدية تتصل بالعدالة الاجتماعية وإعالة الفقراء خاصة في الدول الناهضة والنامية، وأخرى يُحَّتمها إلتزام الدول بمتطلبات سياسة الطاقة لتحجيم الطلب على الوقود الأحفوري؛ ودعم البحوث والتطوير في التكنولوجيا الرقمية، ومواجهة تغيرات بنية الإنتاج ومشكلات توظيف القوى العاملة المنبثقة عنها، وضمن هذا السياق تقديم حوافز مالية لرفع معدلات نمو الإنتاجية؛ وبعض الدول لا تتجنب زيادة الإنفاق العسكري أيضا. لذا نجد الزيادة النسبية، آنفة الذكر، في الإيراد قد صادرتها زيادة الإنفاق وأكثر، ولذا يتعايش الاقتصاد مع عجز دائم ربما ضمن حدود تجعل الثقل النسبي للدين قابل للتحمل. ومع ذلك توقع الراصد المالي لصندوق النقد الدولي، نيسان 2024، أنَّ نسبة الإيراد إلى الناتج تنخفض بأقل من الواحد بالمائة حتى عام 2029 عند إستبعاد الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تزايد نسبة مدفوعات الفائدة وهو متوقع نتيجةً لعدم إنخفاض الثقل النسبي للدين، مما يُعزز إحتمال زيادة العجز دون خفضه، وما يترتب عليه. من المتوقع، أيضا، أن تحاول حكومات عدد من الدول تثبيت نسبة الدين إلى الناتج لكن عند مستويات أعلى من التي كانت عليها قبل الوباء، وهو ما ذهبنا إليه من استنتاج عام يستبعد انخفاض ثقل الدين.

لاشك أن الحكومات تتوخى من زيادة الإنفاق لرفع الإنتاجية والنمو توسيع الأساس الضريبي وهو دخل العمل والربح والإستهلاك وتأمل تنمية الإيراد الضريبي بأسرع من الناتج المحلي. لكن هذه المهمة تقتضي إصلاح أو تغيير مؤسسات نظام المالية العامة والإدارة الضريبية على وجه الخصوص. كما لا تخفى صعوبات التوفيق بين

حوافز الإنتاج والعدالة الاجتماعية وبيئة سياسية مساندة، ورغم صعوبة اجتماع هذه العناصر، سوف تملي الضرورات العملية منطقها ولا يمكن للمالية العامة تجاوز النطاق الذي ترسمه الإمكانية الاقتصادية لمدة طويلة.

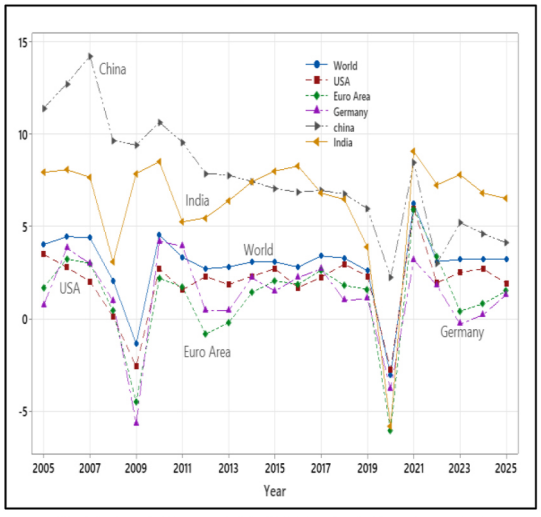
النمو الاقتصادي المنخفض في السنوات القريبة القادمة مع عودة التضخم إلى معدلاته الإعتيادية، لما بعد الأزمة، أو الواطئة، كلاهما يُضيف عقبات في طريق الترصين المالي. والحذر من زيادة العجز واجب لأنه يُضعف من قدرة الاقتصاد على مواجهات أزمات جديدة. شهد إقتصاد العالم أزمتين عميقتين في عقد من الزمن، ثم تدخلت حروب ونزاعات في خطوط إمداد الطاقة والغذاء والعلاقات المالية الدولية. وكل من هذه الأزمات تُضيف أعباءً على المستقبل القريب والمتوسط، منها المديونية أو تأجيل مشاريع تنموية أو تطوير البنى التحتية. مع كل ما تقدم توقعت أحدث تقارير صندوق النقد الدولي من الدول المتقدمة زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي وتقييد الدين الحكومي، وترى في ذلك دعماً للنمو الاقتصادي، وأراها أقرب إلى التوصية أو التثنية على الوعود بنوايا حسنة منها إلى التوقع.

النمو الاقتصادي:

لم يكن النمو الاقتصادي لسنتي 2022-2023 عالياً بل أدنى من عام 2021 وعلى المستوى العالمي قريب أو أدنى من المتوسط لمّا بعد عام 2005. وكذلك في الصين والهند التي تسابق الصين في وتائر النمو منذ عام 2014 ومن المتوقع أن تصبح الأعلى نمواً في السنوات القريبة القادمة. ولا يستبعد إستئناف الصين لنموها المرتفع فيما بعد وهو رافعة مهمة لإقتصاد العالم لا تُعوض عنها الهند في الأمد المنظور آخذين في الإعتبار حجمها الكبير في الصناعة والتجارة الخارجية وإسهامها في تمويل عجوزات موازين المدفوعات لدول أخرى منها الولايات المتحدة الأمريكية. الأكثر أهمية في نظر الكثير من المتابعين والمعنيين والتي عبر عنها أحدث تقرير لآفاق إقتصاد العالم الذي صدر عن صندوق النقد الدولي، نيسان 2024، إنَّ أداء إقتصاد العالم أزال المخاوف من الركود التضخمي، أي بقاء التضخم المرتفع وتضاؤل النمو، أو تراجع Recession حاد في النشاط الاقتصادي مع هبوط النمو. وكلاهما لم يحصل فقد انخفض التضخم سريعاً وحافظ النمو على معدل موجب في العالم قريب من المتوسط على تفاوت بين الدول والمجموعات.

لقد ساعد الطلب الكلي المرتفع المحفّز بتوسع الإنفاق الحكومي والإستهلاك الأُسري في تعزيز النمو الاقتصادي. إضافة على تحسن سوق العمل وزيادة مشاركة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي على نحو لم يكن متوقعاً، وعوامل أخرى إيجابية في جانب العرض.

شكل (2) نمو الناتج المحلي الإجمالي % سنوياً

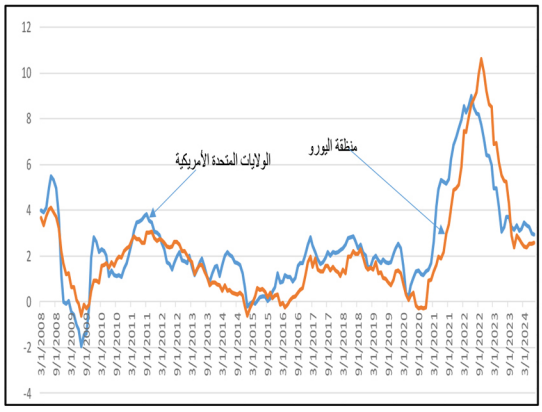


مصدر البيانات: World Bank Data; IMF, WEO, April 2024.

أمّـا وقـد انخفض التضـــخم ومن المتوقع وصـــولـه إلى المعدلات الإعتيـاديـة في الـدول المتقدمة قبل الناهضـــة وهذا يفســـح المجال في المجموعة الأولى للتيسير النقدي، لكن لا يُستّشف إتجاه الإحتياطي الفدرالي الأمريكي لخفض ســعر الفائدة في القريب العاجل. ولا يُســـتبعد إختلاف الدول في سـرعة هبوط التضـخم ما يُبقي التفاوت في معدلاته سـبباً لتغير أسـعار الصـرف؛ وإذا ما إرتفعت أســعار الفائدة، وهذه من بين الإحتمالات الضـعيفة، وبالإرتباط مع تغير أسـعار الصـرف تنخفض أقيام الأصـول المالية المسـتثمرة بالفائدة. ويرى البعض أن اسـتمرار الإنتعاش رغم صـعود أســعار الفائدة، التي كان القصـــد منها كبح التضـخم، يعود في جزء منه إلى إسـتخدام القطاع الأُسري في الدول المتقدمة لمدخرات تراكمت أثناء الوباء، إذ كان الناس يتحاشـون الحركة والتسـوق، وهي وجهة نظر قابلة للمناقشـــة. كما ســـاعدت القروض العقارية وأسـواق المسـاكن لمدة عقد من الزمن بأسعار فائدة واطئة للتخفيف كثيرا من وطأة رفع سعر الفائدة.

من المُتوقع نمو إقتصاد العالم لعامي 2024 و2025 بمعـدل (3.2%) وهو المقـدر لعـام 2023. وفـي الـدول الـمـتـقـدمـة (1.7%) و (1.8%) لسنتي 2024 و2025؛ وفي الصين (4.6%) ثم (4.1%) منخفضـــاً عن (5.2%) فهل فقدت الصـين زخم النمو وهي لازالت ضـمن فئة الدول الناهضـــة، والعالم بحاجة إلى نموها المرتفع لتعويض إنحسار الإنتاج السلعي في دول الغرب. وإلى الآن يُسـتبعد مكوث الصـين في فخ الدخل المتوسـط كما حصـل لدول نامية أخرى، ويُفسَّر هبوط النمو بمشكلة قطاع العقار، وفقاعة الائتمان وإنفلاقها في دورة لا يخرج الاقتصاد منها ســـريعاً، والدين الثقيل للحكومات المحلية، وربما هناك أســـباب أعمق لا أســـتبعدها تتصـــل بـالتكنولوجيـا ونظـام الإنتـاج والتركز الجغرافي والبيئة.

شكل (3) معدل التضخم السنوي %



مصدر البيانات: FRED؛ IMF, WEO, April 2024.

التضخم السنوي المتوقع%	اليابان	الولايات المتحدة الامريكية	المانيا	منطقة اليورو
2024	2.2	2.9	2.4	2.4
2025	2.1	2.0	2.0	2.1

مصدر البيانات: FRED ؛ IMF, WEO, April 2024 .

بينما تنمو الهند بمعدل (6.8%) و(6.5%) للســـنتين، آنفاً، بعد أن كان نموها(7.8%) عام 2023. من الواضـــح أن النمو دون معـدلاتـه التاريخية ويُلاحظ نزول مســـاره في الإتجاه العام وسط تذبذب وصـدمات سلبية، ويمكن إرجاع هذا القصـــور إلى عدم إقتران التغيرات التكنولوجية الكبيرة بنمو مناسـب في الإنتاجية، يُضـاف إليه بقاء الكثير من نتائج صـــدمة وباء الكورونا، كمّا يُشار إلى أضرار الحروب في الإنتاج والإستثمار ومخاطرها الماثلة للعيان.

واســـاءت النزاعات، وخاصـــة التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، للعلاقات الاقتصـادية الدولية واشـــاعت القلق حول المســـتقبل، ويؤدي عدم الإكتراث بسفك الدماء إلى زعزة الثقة بالنظام الســياســي الدولي، وهو شــئنا أم أبينا، ضــمانة إستقرار وإزدهار التعاون والتكامل الاقتصـادي في العالم.

النمو الاقتصادي بمنتهى الضعف في منطقة اليورو، بضمنها المانيا، وهي كتلة إقتصادية كبرى تضاهي كلاً من الصين والولايات المتحدة. ومن بين أسباب هذا الأداء تكاليف الطاقة وضوابطها، كذلك إلتزام سياسة نقدية متشددة والنمو المرتفع للأجور، مع الإحتفاظ بقوى عاملة لا تحتاجها المنشآت الإنتاجية إنتظاراً منها لطور الإنتعاش، والطلب الإستهلاكي بطيء النهوض والمستهلكين أقل تفاؤلاً من نظرائهم في الولايات المتحدة. يتعثر لحاق الدول واطئة ومتوسطة الدخل بالدول المتقدمة والغنية، واتسعت فجوة الدخل في أغلبيتها؛ ويفشل العالم في تقليص تفاوت مستويات المعيشة والانتفاع المتكافئ من ثمار الحضارة؛ والتقصير واضح أشد الوضوح في أداء الواجب الذي لا شك فيه تجاه الضعفاء والذين ظلمتهم الأقدار من بني آدم.

وثمة حقيقة لا يستهان بها وعادةً ما تختفي خلف وصفات لتعديلات مالية ونقدية جاهزة، ألا وهي الخلل المؤسسي في النظام الاقتصادي والتشوه العميق في بنية الإنتاج. وتدخل النفوذ السياسي والثقافة الاجتماعية في عوائد العمل والارباح وتوزيع الدخول والثروات بما من شأن ذلك كله توجيه الموارد، فضلا عن تبديدها، بعيداً عن متطلبات بناء قاعدة إنتاجية عريضة ورصينه وإلتزام مهمات اللحاق والتنمية الاقتصادية.

التمويل وأسواق المال:

تُوصف الأسواق المالية منذ أواخر عام 2023 بالتفاؤل والحيوية بملاحظة الإنخفاض المنتظم للتضخم نحو المستويات المبينة في الشكل، والأمل باليسر النقدي وإنخفاض أسعار الفائدة. وقد ارتفعت أسعار الأسهم بمعدل(20%) بالمتوسط العالمي. هذه ملاحظات من متابعات عامة للأسواق هي أيضا متفائلة؛ فعلى سبيل المثال لم يرتفع عائد السند الحكومي الأمريكي لعشر سنوات إلا قليلاً منذ نهاية عام 2003 وبقي يتحرك دون (5%) ولم ينخفض، لأن العائد أصلاً واطيء. بينما إرتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم داو جونز بالفعل بنسبة (19%) بين آيار 2023 ونظيره من عام 2024، وهذا مثال على أُحجية العائد المرتفع للأسهم مقارنة بأدوات الإستثمار المالي الأخرى. إلى جانب هذا تقلص مدى الإنتشار لفوائد الإقتراض السيادي، مما يدل على إنخفاض المخاطر المقدرة، والتي كانت هوامشها عالية، وذلك مما يشجع الدول النامية والناهضة على إصدار سنداتها في أسواق الدول المتقدمة، وإزاء هذا التفاؤل تقتضي الواقعية التذكير بأمثلة على المبالغة بالمخاطر بعيداً عن الموضوعية في دول معروفة. ولا بد من التذكير بالعلاقة العكسية بين المخاطر السيادية والحجم المحتمل للدين؛ ويتضمن رفع الجدارة الإئتمانية السيادية، في التقييم الذي تجريه شركات معروفة، خفض المخاطر. ومنها تدني أسعار الفائدة على القروض السيادية، فيُشجِع الحكومات على المزيد من الإقتراض لتنتهي إلى مديونية خارجية ثقيلة لا فكاك منها. ثم من يضمن أن الفضاء المالي أرحب في المستقبل منه في الوقت الحاضر، وكذلك لماذا نعتقد أن موارد الصادرات لا تكفي هذه السنين، وغداً سوف تفيض عن إحتياجات المستوردات وغيرها من المدفوعات الخارجية بحيث تسدد الديون الخارجية دون مشقة على الأجيال القادمة.

أشاد تقرير الاستقرار المالي الدولي الأخير، نيسان 2024، بصلابة قطاعات المال وموازين المدفوعات للدول الناهضة أثناء إرتفاع أسعار الفائدة، وبالفعل لم تكن هذه الدول منطلقا لعدم الاستقرار. لم ينتشر فشل المصارف في سويسرا

والولايات المتحدة لأجزاء أخرى من النظام المالي Financial System وقد تراجعت كثيراً مخاطر عدم الاستقرار، وهي تجربة يمكن البناء عليها لتطويق بؤر الإضطراب. وتستبعد التوقعات حصول انخفاضات مؤثرة في أسعار الأصول المالية، ولا خوف على النمو الاقتصادي من هذه الجهة.

عائد السند لأمد ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة (5.1%) عام 2024 ويقدر (4.1%) عام 2025؛ وفي منطقة اليورو (3.5%) و(2.6%) على التوالي. من ملاحظة معدلات التضخم المتوقعة، مُبيَنةً أسفل الشكل البياني، نجد معدل العائد الحقيقي لأدوات الأمد القصير في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو موجبة وفي الأولى أعلى منها في الثانية. لكن العائد الحقيقي في اليابان سالب بمقدار كبير بالمقاييس المعتادة لأن سعر الفائدة للسنتين صفر ثم (0.1%). وهذه من الأدلة على عدم إتساق سياسات الدول الاقتصادية الكبرى. بينما العوائد الإسمية للسند الحكومي مدة عشر سنوات: في الولايات المتحدة (4.1%) ثم (3.7%)؛ وفي منطقة اليورو (2.5%) و (2.6%)؛ وفي اليابان (1%) و (1.1%). لا زالت العوائد الحقيقية موجبة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ، وفي اليابان سالبة بمقدار أقل من نظيره للأمد القصير. ومثلما هو معروف، لنفس الدرجة من الخطر، لا بد أن يرتفع عائد الأمد البعيد فوق نظيره للأمد القصير. منحنى العائد مقلوب في الولايات المتحدة، وغير واضح في منطقة اليورو، ونمطي في اليابان غير أنَ مقداره الحقيقي سالب.

في إقتصاد الوقت الحاضر أصبح العقار التجاري أوثق صلة بعمل المصارف وأسواق المال، وحساسية أسعاره لسعر الفائدة عالية، وتتأثر كثيراً بالتوقعات الفاعلة في طلب الإئتمان أو الإحجام عنه. وصارت هذه العلاقة من أسباب عدم الاستقرار، فالعقارات ضمانات للقروض، وتغير سعرها مكون رئيسي للعائد الذي يقارن بسعر الفائدة. يُضاف إلى ذلك التوسع في توريق القروض العقارية وحيازة مصارف الإستثمار ومؤسسات مالية أخرى لها. من هذا التشابك تهتم التقارير بإنخفاض الأسعار الحقيقية للعقارات التجارية بنسبة (12%) خلال السنة السابقة بالمتوسط العالمي، وهو أعنف انخفاض في سنة واحدة. وسوف تتأثر الدول التي حازت مصارفها حجوماً ضخمة من القروض العقارية بهبوط الأسعار. وغني عن القول أن هذا الإنخفاض لا يكفي، وحده، لإحداث ازمة مالية كالتي بدأت عام 2007، لأن أجزاء النظام الأخرى لديها مرونة كافية، ومن غير المتوقع أن ينعكس انخفاض الأسعار بنفس النسبة في فشل إئتماني أو إنخفاض أسعار أدوات الدين العقاري المتداولة. لكن هذه الحادثة تُنبّه إلى الأهمية الفائقة للتنويع في حماية المؤسسات من الإنهيار، والتنويع يحمي المستثمرين من التعرض لخسائر كبيرة، مع ذلك يبقى الانخفاض الكبير في أسعار العقار مصدراً لخطر لا يستهان به إذا إجتمعت إليه وقائع سلبية اخرى.

لا زال القطاع الأُسري، بالمجمل، قادراً على إستدامة الدين، بل ويوصف الفشل الإئتماني المحتمل بأنه هامشي. أصبح تذبذب أسعار الأصول أضيق في مداه معبراً عن التفاؤل في الأسواق. بقي الأرتباط بين الأسعار في بورصات السلع والإئتمان والسندات والأسهم ضمن المستويات النمطية، في الدول المتقدمة والناهضة، دالاً على درجة مقبولة في إنتظام الأسواق. من بين توصيات تقرير الاستقرار المالي

الدولي الأحدث إلى البنوك المركزية عدم مجاراة التفاؤل الزائد وما تتوقعه الأسواق من خفض لسعر السياسة، بل الإنتقال التدريجي نحو اليسر النقدي. وعلى الدول إتخاذ ما يكفي من التدابير لإحتواء الهشاشة المرتبطة بالمديونية. كما نصح الصين بتنفيذ سياسات رصينة لإستعادة الثقة بالقطاع العقاري، وهذه تؤكد مرة أخرى أهمية العقار وتزايد قوة إرتباطه بالإئتمان وأسواق المال خلال العقود الأخيرة. يبدو هناك إتجاه فرضته تجربة العالم منذ أزمة القروض العقارية، وأضافت الوقائع في المدة القريبة دواعي أخرى، لتعديل منهجيات عمل المصارف وأجهزة الرقابة للإهتمام بأسواق العقار، والمراقبة الدقيقة للإئتمان العقاري، وإجراء إختبارات الشد، او الحساسية، للتعرف المبكر على إحتمالات الفشل الإئتماني إرتباطا بأسعار العقارات. ونُضيف أن الحذر الأكبر ينبغي أن ينصب على إحتمال إستدراج المصارف، ومؤسسات مالية أخرى منها مصارف الإستثمار، إلى مضاربات عقارية حادة تنشأ عنها فقاعة ثم تتسبب في أزمة على نطاق أوسع.

كلمة ختام:

لا يخفى على القارئ أنَّ الموضوع أوسع من الحيز المتاح لهذه المقالة، بما لا يُقاس، والقصد لا يتجاوز إثارة الإنتباه نحو الكل الكبير الذي يتحرك إقتصاد العراق ضمن نطاق إمكاناته وآلياته. ليس من جهة صادرات النفط وأسعارها، فقط، والتي تتعين هناك، إنما الأفكار والسياسات التي نتداولها تتكون بالحوار مع وقائع إقتصاد العالم بأكمله. لاحظنا النمو المتوقع دون المعدل بقليل، والمالية العامة لا زالت بين ضغوط الإنفاق المتزايد وضرورة الرجوع إلى شروط التوازن. والسياسة النقدية مترددة بين مباشرة التيسير أو التريث لحين التعرف الكافي على الإتجاهات المستقرة. قطاع أسواق المال والمصارف أقرب إلى الإستقرار منه إلى الإضطراب والأخير وإن يحصّل يبقى موضعياً لا يطال النظام بأكمله. ومن العوامل الإيجابية التي تعبر عنها أدبيات الدوائر المعنية، والتي تساعد على ترصين النظام، الكثافة العالية للمراقبة والتحليل المنهجي للمعلومات، أولاً بأول، والتحوط للمخاطر، والإستعداد لتطويق الخلل والسيطرة عليه دون السماح بإنتشاره. ثمة مسألة أخرى ذات صلة بإدارة الإحتياطيات الدولية في الخارج، حيث يُفهم من متابعة سياسات البنوك المركزية وحركة أسواق المال خطورة المهمة؛ ودقة المتابعة المطلوبة، والمعالجة المستمرة للمعلومات بالتحليل المنهجي، والوقاية من المخاطر السياسية المتصلة بالنزاعات والتي لا تنكرها جهة في العالم. كما لاحظنا ضآلة عوائد الإستثمار المالي عدا الأسهم وهذه مخاطرها قاسية، ويتطلب العمل مهنية عالية، والتَّعود على القرار بعد دراسة وإستشارة وشفافية عالية.

السياسة النقدية والتحديات المالية

الدكتور سمير فخري نعمة/ مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

تمهيد:

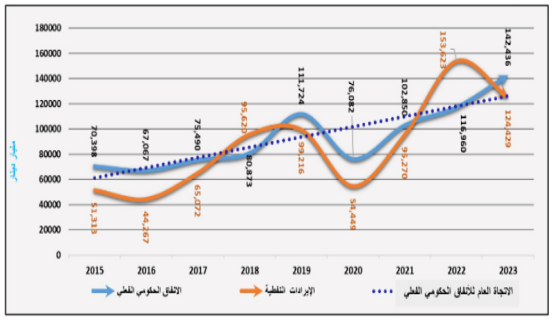
يُعدّ الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات النامية المعتمدة أساساً على القطاع النفطي لغرض التصدير، والاراء تتفق على أنَ التوازن والاستقرار أصبح مستثنى لأنَّ القطاع النفطي هو المحرك الأساس لجميع القطاعات الاقتصادية بمكونات الناتج المحلي الإجمالي، هذا فضلًا عن الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي نظراً لاعتماده على الاستيرادات، لذا عملية تعطل القاعدة الانتاجية بسبب انخفاض نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري بالانفاق العام تُعتَبر من أهم القيود التي تواجه السياسة النقدية بأدواتها.

ونتيجة الاعتماد شبه التام على تمويل الانفاق العام من الايرادات النفطية والمنقدة بدنانير السياسة النقدية، إضافة إلى خصم الحوالات لتغطية الفجوة التمويلية وبحكم استقلالية البنك المركزي هو بمثابة (التكييف النقدي) لتوفير رافعة مالية يُمثِّل شكل من أشكال الهيمنة المالية، وهذا يمثل الملجأ للمالية العامة التي عجزت عن تحقيق توازنات جزئية في مواردها غير الريعية من خلال (التكييف المالي)، وأنْ لم يعدل نمو الانفاق التشغيلي الاستهلاكي المرتبط بنمو الايرادات النفطية نحو إعادة توزيع الآثار الريعية لنمو الايرادات غير النفطية والمرتبطة بنمو الانفاق الاستثماري عبر أثر الناتج غير النفطي لمصلحة تعديل العجز المالي نفسه. فتعديل سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) هو بمثابة الأثر المالي للسياسة النقدية في ظروف ريعية غير مؤاتية، مسببة هيمنة مالية واضحة على الاساس النقدي، لذا يعتبر الأثر على عرض النقد أكبر قيد تمارسه السياسة المالية على السياسة النقدية، فضلًا عن جملة من الآثار تحاول هذه الورقة استعراضها.

1) علاقة الانفاق العام بالإيرادات النفطية والاتجاه العام بينهما:

عادة في البلدان ذات الوضعية الطبيعية يُمَّول الانفاق الحكومي من خلال الايرادات الضريبية ولكن في البلدان الريعية والعراق واحد من تلك البلدان تُمَّول النفقات الحكومية من العُملة المحلية لدى البنك المركزي لأنَّ الايرادات للحكومة مصدرها ايرادات دولارية والربط بينهما هو سعر الصرف، لذلك أكبر قيد تتعرض له السياسة النقدية هو الضغط على قناة العُملة المُصَّدرة من خلال تنقيد الايرادات النفطية اضافة لذلك وهو الأهم تمويل عجز الموازنة عبر خصم الحوالات من خلال الفجوة التمويلية والتي هي بحدود 23 ترليون دينار في موازنة 23 و24 و25 وهذا يسبب ضغط باتجاهين الأول على المستوى العام للأسعار والمُعبّر عنه بالتضخم والثاني على الاحتياطيات الأجنبية التي يمتلكها المركزي وذلك لتمويل عجز ميزان المدفوعات من خلال تمويل الاستيرادات، من هنا نود القول عملية التنسيق بين السياستين ضرورة لامجال بها.

شكل (1) علاقة الانفاق العام بالإيرادات النفطية والاتجاه العام بينهما

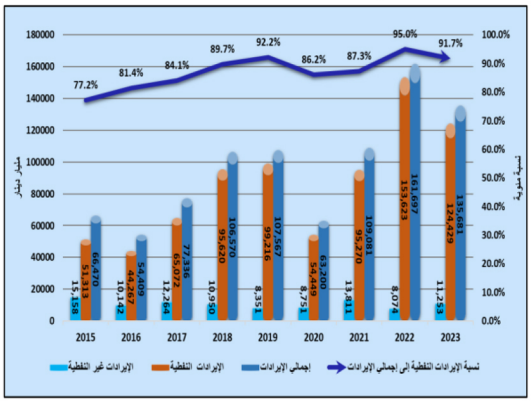


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2) نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة مقارنة بالإيرادات غير النفطية:

عند متابعة نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات تؤشر خلل بنيوي في هيكل الاقتصاد طيلة الفترة السابقة، مشيراً إلى ارتباط الدخل القومي بالطلب الخارجي على هذا المورد غير المستقر وغير المضمون في أسعاره، وحتى عندما تنخفض نسبة المساهمة فهي ليست بسبب زيادة الايرادات غير النفطية في أجمالي الايرادات العامة ولكن بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً والشكل (2) يُوضِّح تلك العلاقة، وبمجمل تلك العلاقة تُمثِّل تحدي لأدوات السياسة النقدية، وحدتها ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الايرادات النفطية في إجمالي الايرادات وأثرها واضح في قناة العُملة المُصَّدرة، وصافي الاحتياطيات الأجنبية.

شكل (2) نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة مقارنة بالإيرادات غير النفطية



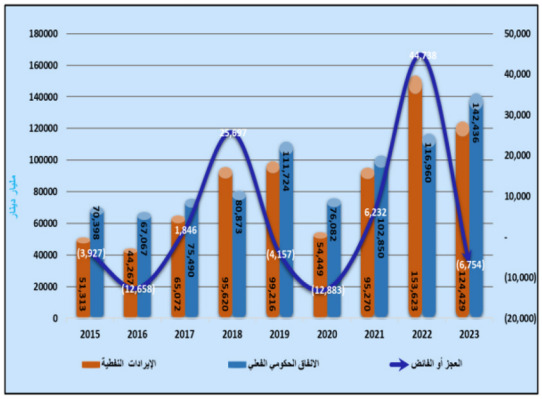
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3) العلاقة بين الانفاق التشغيلي والايرادات النفطية مقارنة بالإنفاق الاستثماري وعلاقته بالإيرادات غير النفطية:

إرتباط نمو الانفاق التشغيلي الاستهلاكي بنمو الايرادات النفطية وهي بمثابة كلفة ثابتة على الحكومة وعديمة المرونة، مقابل ضعف العلاقة بين الانفاق الاستثماري والايرادات غير النفطية والرابط بينهما هو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، فعملية نمو الانفاق الاستثماري مرتبط بنمو الناتج غير النفطي ليُؤثر بطريقة طردية في الايرادات غير النفطية وهو هدف بحد ذاته للسياستين المالية والنقدية.

فعملية ارتباط نمو الانفاق التشغيلي بنمو الايرادات النفطية يمثل تحدي مهم جدًا يُضاف إلى بقية التحديات التي تواجهها السياسة النقدية بأدواتها، ومن خلال دراسات معمقة وفق سيناريوهات معتمدة، ان الايرادات النفطية المنقدة يجب أن تمول الانفاق الحكومي بنسبة لا تقل عن (70%) (تلك النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع مرونة الجهاز الانتاجي) وبخلاف ذلك سيكون هنالك عجز في ميزان المدفوعات يتم تمويله من الاحتياطيات الأجنبية والضغط على قناة كل من سعر الصرف والعملة المُصَّدرة لينعكس آثار ذلك على المستوى العام للأسعار والمُعبَّر عنه بالتضخم.

شكل (3) العلاقة بين الانفاق التشغيلي والايرادات النفطية مقارنة بالإنفاق الاستثماري وعلاقته بالإيرادات غير النفطية



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4) العلاقة بين الانفاق الحكومي والعملة المصدرة:

من التحديات المُشخَّصة والمهمة هي علاقة الانفاق الحكومي بالعُملة الَّمصَّدرة والشكل في أعلاه يُوضِّح أتجاه العلاقة بينهما، حيث يرتفع منحنى العملة المصدرة بزيادة الانفاق الحكومي في

حالة توازن الميزانية العامة، ولكن يرتفع منحنى العُملة الًمصَّدرة بشكل أكبر عند حدوث العجز، نتيجة تغطية الفجوة التمويلية من قبل السياسة النقدية عبر حوالات الخزينة، وبسبب ريعية الاقتصاد هنالك ضغط على قناة العُملة الًمصَّدرة وإن كان هنالك توازن في كل من الميزانية العامة للحكومة وميزان المدفوعات ولكن يكون الضغط أكبر على قناة العُملة الًمصَّدرة عند حدوث عجز مزدوج ويمول هذا العجز من خلال الحوالات المخصومة، وأثر ذلك سيكون أكبر على الاحتياطيات والتضخم وسعر الصرف.

شكل (4) العلاقة بين الانفاق الحكومي والعملة المصدرة

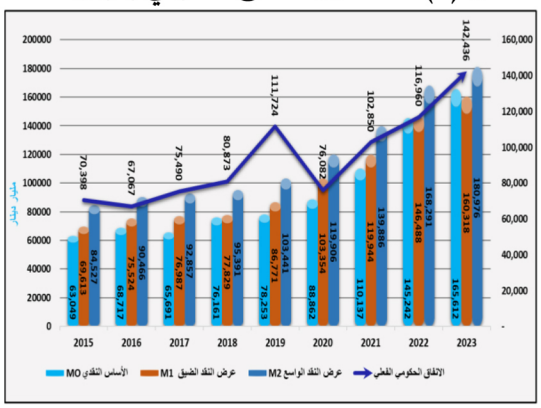


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

5) العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقد:

من التحديات المهمة ارتباط حركة الأساس النقدي (M0) بالإنفاق الحكومي، والربط بين تلك العلاقات هو صافي الائتمان المُقدَّم من قبل البنك المركزي للحكومة وكذلك صافي الاحتياطيات الأجنبية وانعكاس تلك العلاقة في جانب المطلوبات من خلال العُملة الًمصَّدرة والأثر يكون أكثر وضوح عند خصم حوالات البنك المركزي على قناة العُملة الًمصَّدرة في فترة عجز الايرادات عن تغطية النفقات الفعلية، وهذا يجعل عرض النقد متغيرًا داخليًا يتحرك عبر أدوات السياسة المالية وليس السياسة النقدية والعلاقة واضحة من خلال الشكل (5).

شكل (5) العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقد



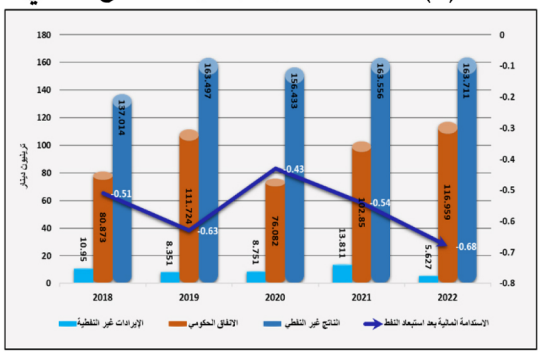
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

6) الاستدامة المالية باستبعاد القطاع النفطي:

من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه الاقتصاد العراقي، نتيجة تقلبات أسعار النفط، بسبب انخفاض نسبة الايرادات غير النفطية إلى اجمالي الايرادات، مقارنة بالإيرادات النفطية ومساهمتها في تمويل الانفاق الحكومي، لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية باستبعاد القطاع النفطي، وهي بذلك تعتبر واحدة من أهم التحديات التي تواجه صناع السياسة المالية والنقدية في البلدان النامية عمومًا ومن ضمنها العراق، وعند متابعة الشكل في أدناه نلاحظ أنَّ الانفاق الحكومي يفوق كثيرًا الإيرادات غير النفطية نتيجة الصفة الريعية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي ممّا انعكس سلبًا على مؤشر الاستدامة المالية غير النفطية الذي سَجَّلَ قيمًا سالبة، لذا نسعى إلى استهداف هذا المؤشر من خلال الامساك بالإنفاق التشغيلي والتوجه نحو الانفاق الاستثماري الذي سيؤثر بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والأخير سيؤثر في الايرادات غير النفطية، وإنَّ عدم تحقيق الاستدامة المالية باستبعاد القطاع النفطي نتيجة محدودية الإيرادات غير النفطية من حجم الانفاق سيعرِّض البلد إلى أزمات مالية متكررة ومن ثم اغراقه في الدين العام مالم تتخذ استراتيجية جادة تتضمن تعزيز الإيرادات غير

النفطية، ومن أهم تلك الستراتيجيات الاعتماد على التصنيع الموجه لغرض التصدير لضمان نمو الصادرات بمعدلات تفوق نمو الاستيرادات، لكي يتحقق فائض الحساب المالي الخارجي.

شكل (6) الاستدامة المالية باستبعاد القطاع النفطي

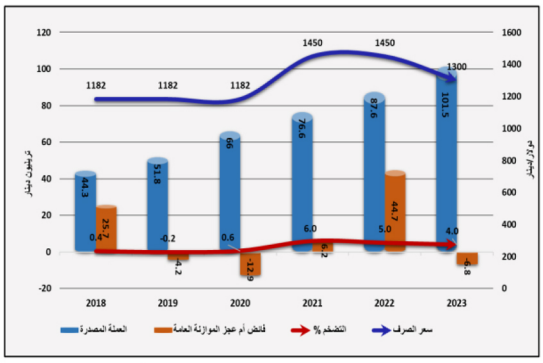


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

7) العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبعض المؤشرات النقدية:

من العلاقات المهمة التي يتم التركيز عليها هي علاقة أثر الانفاق الحكومي بالاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والرابط بينهما هو كل من الايرادات النفطية المتحققة كمتغير مرتبط بالسياسة المالية وقناة العُملة الَّمصَّدرة كمتغير مرتبط بالسياسة النقدية وأثر هذه العلاقة ينعكس على جميع متغيرات السياسة النقدية بما في ذلك سعر الصرف والتضخم. من هنا نود القول أنَّ عملية التنسيق بين السياستين ضروري في تحقيق الاهداف الحقيقية للاقتصاد من وجهة نظر كلية.

شكل (7) العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبعض المؤشرات النقدية



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

8) من التحديات الإضافية للسياسة النقدية، إذ يشير العجز المتراكم عبر الفترة الزمنية إلى عدم استدامة الدين، وذلك لأنَّ الدين الخارجي عندما ينمو نسبة إلى الدين العام مقارنة بالدين الداخلي إلى الدين العام، يُشكِّل ضغط على أدوات السياسة النقدية، واليوم هذه النسب من الناتج المحلي الاجمالي لا يستهان بها.



تأثير تحرير أسعار الفائدة في حجم الائتمان و الودائع في العراق

عقيل محمد رشيد /مدير قسم الاستقرار النقدي والمالي

تمهيد:

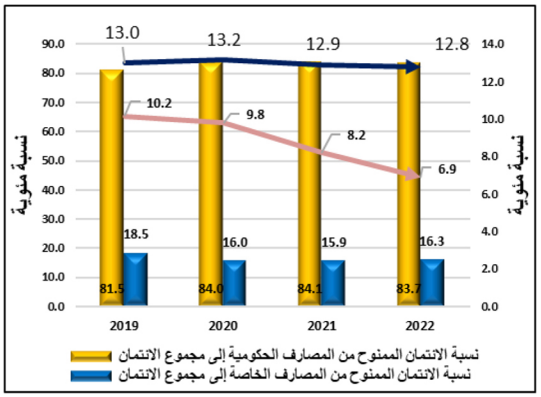
عمل البنك المركزي العراقي بوصفه السلطة النقدية على تحرير أسعار الفائدة منذ عام 2004، وذلك بما يتوافق وسياسة الاقتصاد الحر التي يتبعها الاقتصاد العراقي الذي يُعدُّ البنك المركزي أحد أركانه الأساسية، والغرض من تحرير أسعار الفائدة هو خلق المنافسة بين المصارف أي بمعنى ترك سعر الفائدة للمصارف في توجيه الائتمان، مع وجود هامش للفائدة الذي يتحَّصَل عليه المصرف من خلال الفرق بين سعر الفائدتين الدائنة والمدينة، ولأنّ أسعار الفائدة تُعدُّ أحد أهم العوامل التي تؤثر في العمل المصرفي من خلال التأثير في حجم الودائع وحجم الائتمان اللذين بدورهما يؤثران في النشاط الاقتصادي، بالمقابل يُعدُّ سعر السياسة الذي يُحدد من السلطة النقدية أحد أهم المراجع لدى المصارف في تحديد أسعار الفائدة داخل القطاع المالي، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان الانعكاس الذي أدّى إليه تحرير أسعار الفائدة على الأداء المصرفي بشكل خاص، والنشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال الآتي:

أولًا: تأثير تحرير سعر الفائدة على الائتمان:

تُعدُّ عملية منح الائتمان أحد أهم الأنشطة التي يقوم بها المصرف، ويعتمد المصرف في الحصول على السيولة اللازمة لغرض منح القروض على حجم الودائع لديه ، ويكون منح القروض مقابل سعر فائدة معين، وبما أنّ سعر الفائدة مُحَرر في العراق فإنّه يُترَك للمصرف لتحديده على وفق متطلبات السوق، والشكل (1) يوضح حجم الائتمان والودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ومُعدّل أسعار الفائدة الممنوحة منهما، ويُلحَظ أنّ حجم الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية أكبر بكثير من الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة إذ بلغت نسبته (81.5%) إلى مجموع الائتمان الممنوح خلال عام 2019 عند مُعدّل سعر فائدة بلغ (10.2%)، لترتفع هذه النسبة إلى (83.7%) في عام 2022 مع انخفاض في مُعدّل سعر الفائدة إلى (6.9%)، أمّا المصارف الخاصة فيُلحَظ أنّ نسبة الائتمان الممنوح منها إلى مجموع الائتمان قد بلغ (18.5%) في عام 2019 مع مُعدّل سعر فائدة بلغت نسبته (13%)، لتنخفض هذه النسبة إلى (16.3%) في عام 2022 مع انخفاض طفيف في سعر الفائدة على القروض لتبلغ نسبتها (12.8%) خلال المدّة نفسها، مما تقدّم آنفًا نلحظ أنّ الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف الحكومية أقل من الفائدة الممنوحة من المصارف الخاصة، بمعنى أنّ تكلفة الحصول على الأموال من المصارف الحكومية أقل من تكلفتها في المصارف الخاصة هذا من جانب، ومن جانب آخر يُلحَظ سيطرة المصارف الحكومية على توطين الرواتب نتيجة للثقافة المصرفية المنتشرة التي تُبيّن أنّ المصارف الحكومية أكثر ثقة وانتشارًا. ولكن بالعودة إلى تفاصيل الفائدة الممنوحة من المصارف نجد على سبيل المثال أنّ مُعدّل الفائدة على القروض الممنوحة من مصرف أربيل بلغ (15%) سواء على القروض طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، كذلك الحال فيما يخصُّ مصرف بابل بلغت نسبة الفائدة الممنوحة على القروض (15%) والفائدة على الحسابات المكشوفة

(16%)، أمّا المصرف الزراعي التركي فقد بلغت نسبة الفائدة على الائتمان الممنوح منه (20%) والفائدة على الحسابات المكشوفة (25%)، كذلك الحال فيما يخصُّ المصارف الحكومية فقد بلغ مُعدّل الفائدة على الائتمان المتوسط الأجل لمصرف الرافدين والرشيد (7%) و(9%) على التوالي وهذه النسب مرتفعة جدًا إذا ما قورنت بسعر السياسة والبالغ (4%)[1]، وعليه فإنّ عملية تحديد نسبة أسعار الفائدة متروك إلى المصرف من دون تدخل السلطة النقدية.

شكل (1) نسبة الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، الموقع الرسمي.

ثانيًا: أثر تحرير سعر الفائدة على الودائع:

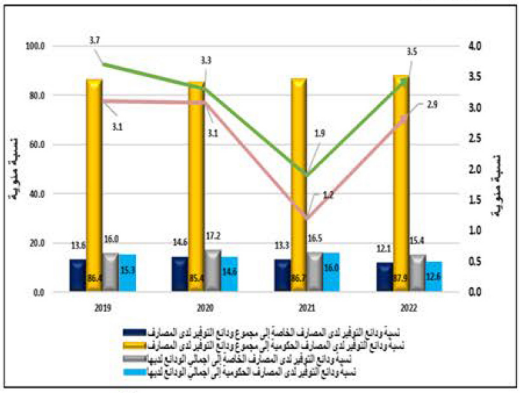
تُعدُّ الودائع أحد أهم مصادر السيولة لدى المصارف التي تمكنها من ممارسة نشاطاتها المختلفة، ومن أهمها منح الائتمان، لذلك تُمثّل الفائدة الممنوحة على الودائع التكلفة التي يتحملها المصرف لغرض الحصول على الأموال، وهي تُعدُّ من أكثر الوسائل المستخدمة في جذب الجمهور لأجل إيداع الأموال في ذلك المصرف، والشكل (2) يوضح ودائع التوفير لدى المصارف، إذ بلغت نسبة ودائع التوفير لدى المصارف الحكومية إلى مجموع الودائع لديها (15.3%) عام 2019 لتنخفض إلى (12.6%) عام 2022 أي إنّ حجمها منخفض نسبة إلى مجموع الودائع لدى المصارف الحكومية، ولكنّها تمثّل (87.9%) من مجموع ودائع التوفير لدى إجمالي المصارف في عام 2022، على الرغم من أنّ سعر الفائدة على ودائع التوفير انخفض لديها من (3.1%) عام 2019 إلى (2.9%) في عام 2022 وهو أقل من سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى المصارف الخاصة، أمّا المصارف الخاصة فقد بلغت نسبة ودائع التوفير إلى مجموع الودائع لديها (16%) عام 2019 لتنخفض إلى (15.4%) عام 2022 وتُعدُّ منخفضة مقارنة بمجموع الودائع لديها، وهي تُمثّل (12.1%) من مجموع ودائع التوفير لدى المصارف في عام 2022، وأنّ نسبة سعر الفائدة على ودائع التوفير لديها بلغ (3.5%) وهو أعلى من سعر الفائدة الممنوح من المصارف الحكومية، مما يعني أنّه على الرغم من أنّ نسبة سعر الفائدة الممنوح من المصارف الخاصة أعلى إلّا أنّ حجم الودائع لديها أقل، إذ شكلت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الحكومية (33.2%) من إجمالي الودائع لدى المصارف في عام 2022، في حين سجلت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة (9.4%) من إجمالي الودائع خلال المدّة نفسها.

أنّ الفائدة المسُجَّلة تُمثّل مُعدّل سعر الفائدة لمجموع المصارف، ولكن بالعودة إلى تفاصيل المصارف يُلحَظ أنّ بعض المصارف تكون لديها الفائدة منخفضة، فعلى سبيل المثال مصرف (T.B.I) بلغت أسعار الفائدة لديه على ودائع التوفير (1%) عام 2022، كذلك الحال فيما يخصُّ المصرف التجاري الذي بلغت نسبة الفائدة لديه أقل من الواحد الصحيح لتبلغ (0.15%)

1) البنك المركزي العراقي، جدول أسعار الفائدة، الموقع الرسمي.

خلال العام نفسه، كذلك مصرف الشمال بلغت نسبة أسعار الفائدة لديه (1%) خلال عام 2022.[2]

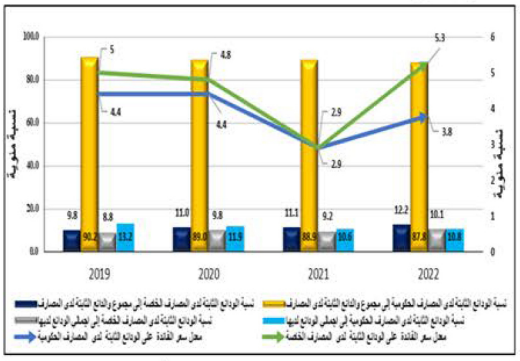
شكل (2) نسبة ودائع التوفير لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي

وبالعودة إلى الودائع الثابتة لدى المصارف الخاصة والحكومية فإنّ الأمر لا يختلف كثيرًا عن ودائع التوفير، فحجم الودائع الثابتة لدى المصارف الحكومية أكبر من المصارف الخاصة وأنّ نسبة سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة أعلى من نسبة الفائدة لدى المصارف الحكومية، والشكل (3) يُوضّح أنّ نسبة الودائع الثابتة لدى المصارف الحكومية بلغت (13.2%) إلى مجموع الودائع لديها في عام 2019 لتنخفض إلى (10.8%) في عام 2022، وهي نسبة منخفضة إلى مجموع الودائع لديها، ولكنّها تُشكّل نسبة (87.8%) إلى مجموع الودائع الثابتة لدى القطاع المصرفي، وبلغ معدّل الفائدة في عام 2022 (3.8%)، وهي منخفضة إذا ما قورنت بمُعدّل الفائدة الممنوحة في عام 2019 البالغة (4.4%)، أمّا حجم الودائع الثابتة لدى المصارف الخاصة فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الودائع لديها (8.8%) عام 2019 لترتفع إلى (10.1%) عام 2022، وهي تُشكّل ما نسبته (12.2%) إذا ما قورنت بمجموع الودائع لدى القطاع المصرفي، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، وتمنح المصارف الخاصة مُعدّل فائدة على الودائع الثابتة (5.3%) وهي أعلى من الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية، أنّ نسب مُعدّلات الفائدة المذكورة في أعلاه تُمثّل مُعدّلات الفائدة لدى المصارف بصورة كلية، أمّا إذا ما تمّ أخذ المصارف كلًّا على حدة فيُلحَظ أنّ هناك تباين في معدّلات أسعار الفائدة فعلى سبيل المثال يمنح مصرف (آش) فائدة أقل من الواحد على الودائع التي تكون آجالها أقل من سنتين و(1%) على الودائع التي تكون آجالها أكثر من سنتين، في المقابل فإنّ مصرف الاقتصاد يمنح مُعدّل فائدة (10%) على الودائع التي تكون آجالها سنة واحدة، ومُعدّل فائدة (11%) على الودائع التي تكون آجالها أكثر من سنتين.[3]

شكل (3) نسبة الودائع الثابتة لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

إنّ أهم ما يمكن مُلاحظته أنّ تحرير أسعار الفائدة وترك تحديد نسبتها متروك للمصرف لم يُسهِم بشكل كبير في جذب الودائع، وأنّ التباين كبير في نسب الفائدة الممنوحة يُعبّر عن سياسة المصرف وتوجهاته داخل الاقتصاد.

2) البنك المركزي العراقي، جدول أسعار الفائدة، الموقع الرسمي.
3) البنك المركزي العراقي، جدول أسعار الفائدة، الموقع الرسمي.

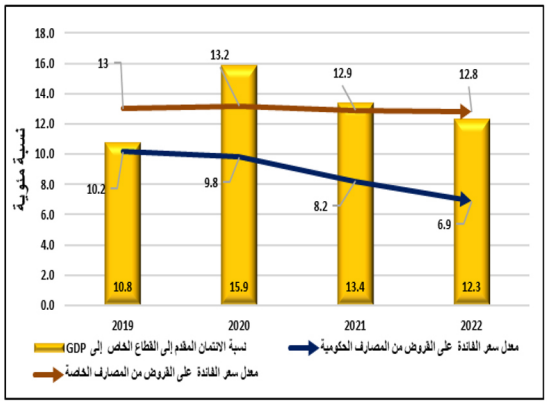
ثالثًا: أثر تحرير أسعار الفائدة في رفع مستويات العمق المالي:

تسعى الدول إلى تحقيق مزيد من التنمية المالية من خلال زيادة العمق المالي من طريق توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أنّ تؤدي إلى زيادة مُعدّلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، إنّ من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي هي نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنّ تحرير أسعار الفائدة عندما تكون مثمرة فإنّها تعمل على زيادة هاتين النسبتين لأنّهما يعنيان التوسع في الشمول المالي من ناحية وتنشيط الاقتصاد من ناحية أخرى.

1)نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى GDP:

إنّ التوسع في هذه النسبة يدل على أنّ هناك توسعًا في النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي، والعكس صحيح، وغالبًا ما تنشط هذه النسبة في البلدان المتقدمة، بسبب وجود نشاط عالٍ في القطاع المصرفي، مع وجود قطاع خاص نشط يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال نشاطاته المختلفة، ويُعدُّ سعر الفائدة أحد المحددات الأساسية لحجم الائتمان المُقدّم إلى القطاع الخاص؛ لأنّه يُمثّل التكلفة في الحصول على الأموال، والشكل (4) يُوضّح أنّ نسبة الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص إلى GDP بلغ في عام 2019 (10.8%) ليرتفع إلى (12.3%) في عام 2022، وتُعدُّ النسبة منخفضة إذا ما قورنت بالأردن مثلًا إذ بلغت النسبة لديها في عام 2022 (86.5%) وبلغت النسبة في الكويت (83%)[4]، أمّا سعر الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف الخاصة فقد انخفض بشكل طفيف جدًا من (13%) عام 2019 إلى (12.8%) في عام 2022، أمّا مُعدّل الفائدة لدى المصارف الحكومية فقد انخفض من (10.2%) إلى (6.9%) خلال المدّة نفسها، وعليه فإنّ التغيرات بأسعار الفائدة لا تؤثر على التغيرات في حجم الائتمان، بمعنى أنّ هناك مؤثرات أخرى في النظام المالي هي التي تؤثر في حجم الائتمان المقدّم، ولعل أهمها نوع الضمانات الناجمة عن اتباع سياسات ائتمانية مُتحفّظة فيما يخص الائتمان الاستهلاكي، أو عدم الإقبال على المشاريع من الشباب ورجال الأعمال بسبب تحديات القطاع الحقيقي والروتين الإداري وبيئة العمل.

شكل (4) نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى GDP ومعدل أسعار الفائدة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

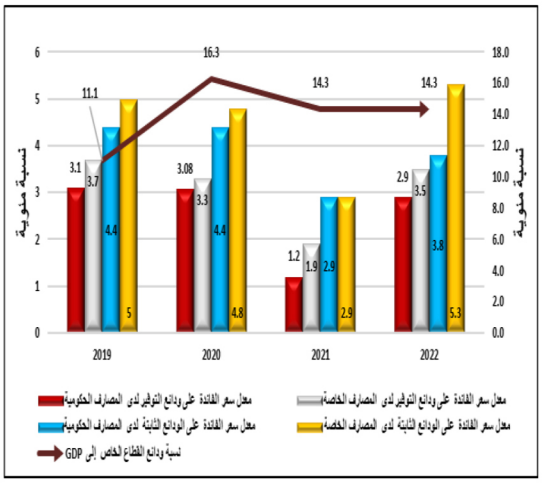
2)نسبة ودائع القطاع الخاص إلى GDP:

إنَّ هذه النسبة توُضّح مدى إقبال الجمهور على المصارف لأجل إيداع الأموال لديها، وهو يُعبّر عن قدرة المصرف على منح القروض من خلال توفير السيولة اللازمة، ومن أهم عوامل

4) البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?view=chart.

الجذب للودائع هو سعر الفائدة، والشكل (5) يُوضّح أنّ نسبة ودائع القطاع الخاص إلى (GDP) قد ارتفعت من (11.1%) عام 2019 إلى (14.3%) عام 2022، في المقابل فإنّ سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى المصارف الحكومية قد انخفض من (3.1%) إلى (2.9%) خلال المُدّة نفسها، كذلك الحال فيما يخصُّ المصارف الخاصة فإنّ سعر الفائدة على ودائع التوفير انخفض من (3.7%) إلى (3.5%) خلال المدّة نفسها، وكذلك فيما يخصُّ مُعدّل سعر الفائدة على الودائع الثابتة لدى المصارف الحكومية فقد انخفض خلال ذات المدّة، أي إنّه على الرغم من انخفاض سعر الفائدة على الودائع إلّا أنّها قد ارتفعت، مما يعني أنَّ سعر الفائدة لا يؤثر في حجم الودائع للقطاع الخاص، وهناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر، مثل عملية توطين الرواتب.

شكل (5) نسبة ودائع القطاع الخاص الى GDP واسعار الفائدة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

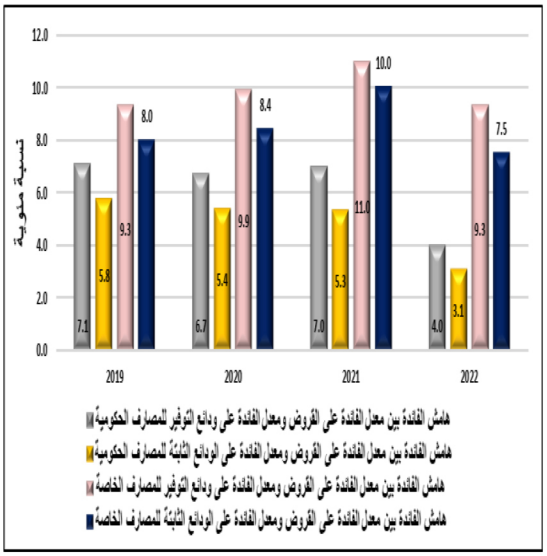
ومما مرَّ آنفًا يُلحَظ أنَّ التغيرات في مُعدّل سعر الفائدة ليس لها تأثير كبير في العمق المالي سواء من جهة الودائع أم من جهة الائتمان، من جهة أُخرى لا يمكن للسلطة النقدية استخدام سعر الفائدة التفاضلي لدعم قطاع معين أو توجه معين بسبب تحرير أسعار الفائدة والذي من الممكن استخدامه في حال تمّ تحديد سعر الفائدة منها أو في الأقل تحديد هامش الربح من الفائدة.

رابعًا: هامش ربح الفائدة (مُعامِل الانتشار):

يتم تحديد هامش الربح من الفائدة من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة، وفي ظل سعر فائدة مُحّرر فإنّ تحديد هذا الهامش متروك إلى سياسة المصرف الداخلية، وبالعموم فإنّ المصارف تُعدُّ مؤسسات ربحية وبالخصوص مصارف القطاع الخاص، ومن ثَمّ فإنّ المصارف ستعمل على تعظيم أرباحها بالدخول في القطاعات ذات الربح السريع، وسوف تعمل على زيادة هامش ربح الفائدة قدر المستطاع، وهنا ستفقد السلطة النقدية المُتمثّلة بالبنك المركزي ميزة استخدام أسعار الفائدة التفاضلية لبعض القطاعات التي كان من الممكن استخدامها لاستهداف بعض القطاعات فيما لو كان هناك تحديداً لهامش الفائدة، والشكل (6) يُوضّح أنَّ هامش الفائدة لدى المصارف الحكومية أقل من هامش الفائدة للمصارف الخاصة، فيُلحَظ انخفاض هامش الفائدة بين مُعدّلات الفائدة على القروض وهامش الفائدة على ودائع التوفير من (7.1%) عام 2019 إلى (4%) عام 2022 للمصارف الحكومية، وانخفاض هامش الفائدة بين فائدة القروض وفائدة الودائع الثابتة من (5.8%) إلى (3.1%) خلال المُدّة نفسها، أمّا المصارف الخاصة فإنّ هامش الفائدة بين القروض وودائع التوفير بقي ثابتًا عند (9.3%) خلال المُدّة (2019–2022)، مع وجود انخفاض طفيف في هامش الفائدة بين الفائدة على القروض والفائدة على الودائع الثابتة من (8%) إلى (7.5%) خلال المُدّة نفسها، ومن الجدير بالذكر أنَّ

المصارف الحكومية صاحبة الحصة الأكبر من الودائع والقروض داخل النظام المالي كما ذُكِرَ آنفًا إنّ ودائع القطاع العام وقروضه لا تتأثر بأسعار الفائدة، وعند العودة إلى تفاصيل المصارف فعلى سبيل المثال فإنّ نسبة هامش الفائدة بين معدّل الفائدة على القروض ومعدّل الفائدة على ودائع التوفير لمصرف (T.B.I) بلغت (4.09%) ولمصرف الرافدين (2.8%) ولمصرف الرشيد (5.1%) أثناء عام 2022، أمّا المصرف الزراعي التركي فقد بلغت النسبة نفسها (20.5%) ومصرف الوركاء (22.5%) ومصرف الخليج (11.8%) ومصرف أربيل (10%) أثناء عام 2022.

شكل (6) هامش الفائدة لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول أسعار الفائدة لدائرة الإحصاء والأبحاث.

ما يمكن ملاحظته إنّ المصارف الخاصة وعلى الرغم من هامش الفائدة الأعلى نسبيًا من المصارف الحكومية إلّا أنّها لم تُسِهم بشكل كبير في زيادة القروض أو جذب الودائع كما فعلت المصارف الحكومية.

الاستنتاجات:

1) إنّ أسعار الفائدة متروك للمصارف في تحديد نسبته.
2) لم يُسهِم تحرير سعر الفائدة بشكل كبير في تنشيط النظام المالي سواءً من ناحية الودائع أو من ناحية الائتمان.
3) نسبة الودائع إلى (GDP) والائتمان إلى (GDP) تُعدُّ ضعيفة مقارنة بدول المنطقة.
4) هامش أسعار الفائدة لدى المصارف الخاصة أعلى من المصارف الحكومية، وهذا مؤشر سلبي في التنمية المالية والاقتصادية.
5) مساهمة المصارف الحكومية أعلى من المصارف الخاصة في حجم الائتمان والودائع داخل النظام، نتيجة لاستحواذها على أموال الحكومة وثقافة القطاع الخاص الذي يُفضِل المصارف الحكومية على الخاصة.

التوصيات:

لكون تحرير سعر الفائدة محدد بقانون البنك المركزي بغية زيادة المنافسة بين المصارف وتحديده على وفق آليّات العرض والطلب، لذا لابُدّ من تحديد هامش الفائدة (مُعامِل الانتشار) بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وهي (3% – 4%) بحيث يمكن للمصارف تحقيق عائد معقول مع تأكيد الالتزام بها، وذلك لغرض التأثير في حجم الائتمان والودائع وزيادة أثرهما في التنمية المالية، بعد أخذ رأي الدائرة القانونية، الأمر الذي سيمنح البنك المركزي ميزة تنفيذ سياسته باستخدام هذه الأداة.

أثر رفع سعر الفائدة في تركيا على سعر صرف الدولار في العراق

حسن حازم لفتة
باحث

رقية كريم عباس
باحث

آيات محمد عطية
باحث

تُشكل العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا ركناً أساسياً ومهماً في العلاقات القائمة بينهما وتشمل الكثير من الجوانب والقطاعات وأنَّ الدولتين الجارتان تتمتعان بخصائص استراتيجية تأتي من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهما، فضلاً عن المشتركات الثقافية بينهما.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً متُعدَّد الأبعاد في العلاقات العراقية التركية، حيث الحاجة المتبادلة بين الدولتين. فبالنسبة للعراق تُشِّكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه هذا من جهة، من جهة أخرى تُعدَّ منفذاً مهماً لتصدير النفط عبر الأراضي التركية بواسطة الأنابيب التي تَمُر داخلها وصولاً إلى الموانئ التركية، وهذه العلاقات ستعزز في المستقبل لاسيما بعد توقيع البلدين على اقامة طريق التنمية الشريان الاقتصادي الذي سيربط اقتصادهما معاً.

أولاً: العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية:

1) الاستثمارات:

شهدت الاستثمارات في تركيا ارتفاعاً بلغ (14) مليار دولار وفقاً لبيانات عام 2022، مع إمكانية تركيا إلى جذب العديد من المستثمرين الأجانب خلال الأعوام القادمة، لا سيما بعد فترة مرحلة الانتخابات التي جرت في مايو/أيار 2022، التي شهدت نشاطاً استثمارياً أجنبياً فيها، وزيادة اهتمام المستثمرين الأجانب بالمشاريع الاستثمارية في تركيا والتي حصلت على نسبة (1%) من الاستثمارات حول العالم، إذ تهدف إلى زيادة هذه النسبة لتبلغ (1.5%) خلال الأعوام القادمة[1] إلى جانب المشاركة الكبيرة للدول الأوروبية والخليجية والمتنامية مع منطقة الخليج كمؤشر إيجابي لآفاق الاستثمار، لا سيما في قطاع التصنيع، عبر مناطق أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبرزت تركيا كأكبر مُتلق للاستثمارات الصناعية، حيث حصلت على (21.7%) من الاستثمارات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى العقد الماضي، بالإضافة إلى (19.1%) منذ عام 2013[2]. واجتذبت البلاد (255) مليار دولار من الاستثمارات الدولية خلال السنوات الـ21 الماضية وتعتزم تركيا على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية والقانونية، وفق البرنامج الاقتصادي متوسط المدى المسمى بخريطة طريق "قرن تركيا"[3].

أما فيما يخص الاستثمارات العربية فقد لعبت دوراً بارزاً في نمو الاقتصاد التركي، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى تركيا قرابة (16.6) مليار دولار في نهاية عام 2022 ممثلة (8.6%) من إجمالي الاستثمارات

1) توقعات بتحطيم الأرقام القياسية للاستثمارات الأجنبية في تركيا 2023
https://www.imtilak.net/ar/turkey/news/turkiye-investment-break-records-2023
2) https://f.invest.gov.tr/en/news/news-from-turkey/pages/turkiye-attracts-usd-10.6-billion-in-foreign-direct-investment-in-2023.aspx
3) توقعات بتحطيم الأرقام القياسية للاستثمارات الأجنبية في تركيا 2023:
https://www.imtilak.net/ar/turkey/news/turkiye-investment-break-records-2023

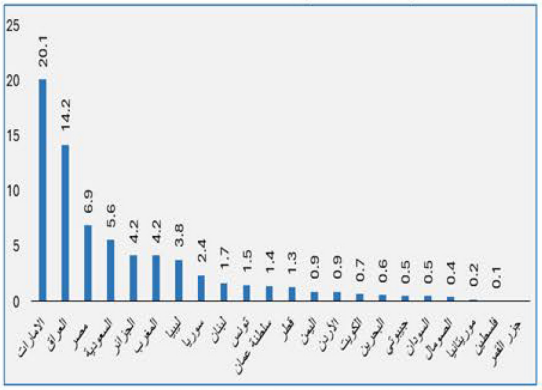
المباشـــرة في تركيا خلال الفترة المذكورة والتي بلغت (192) مليار دولار، أما حصة دول الخليج العربية فقد كانت قرابة (8.4%) وتُعدَّ دول الخليج ثالث أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في تركيا بعد بريطانيا وهولندا، فيما تشـــير بيانات وزارة الاقتصـــاد التركية إلى وجود (1,973) شـــركة خليجية تعمل في السوق التركية.

وبشكل عام، تتركز الاستثمارات العربية في تركيا في مجال العقارات والتطوير العقاري والتمويل والمصـــارف وصـــناعة النســـيج والمواد الغذائية والزراعة وتربية الحيوانات والتجارة الدولية وتُعتبر تركيا بيئة اســـتثمار مثالية للدول العربية بالنظر إلى كونها آمنة ومستقرة وقريبة من الدول العربية والأســـواق العالمية، مما يجعل الشـــركات التي تأســـست هناك جسـرًا للتواصـل بين الدول العربيـة والأســـواق الـدوليـة، أمـا فيمـا يخص الاســـتثمارات التركية في المنطقة العربية فقد بلغ حجم الاســتثمارات المباشــرة الواردة من تركيا في نهاية عام 2022 قرابة (2.5) مليار دولار[4].

2) التجارة:

بحسـب بيانات معهد الإحصـاء التركي، بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية قرابة (72.6) مليار دولار في نهاية عام 2023. ونَمَتْ الصـــادرات التركية إلى المنطقة العربية بنســبة (1.7%) خلال عام 2023، لتبلغ قيمتها نحو (46.4) مليار دولار، أما الواردات فزادت بنســـبة (21.9%) لتبلغ قيمتها (46.6) مليار دولار نهاية عام 2023، ومن جانب آخر بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق (14.2) مليار دولار والذي ســـجل تراجعاً مقارنة بالعام الســـابق، حيث كان بالمرتبة الثانية بعد الأمارات التي استحوذت على المرتبة الاولى بحجم التبادل التجاري والبالغ (20.1) مليار دولار في عام 2023. وحسب أرقام معهد الإحصاء التركي، فقد تربع العراق على عرش الدول العربية المســـتقبلة للصادرات التركية عام 2019 بأكثر من (10.2) مليار دولار، ويظهر الفرق شـــاســـعاً بينه وبين الدولة التي تأتي في المركز الثاني، وهي الأمارات بحوالي (3.6) مليار دولار، ثم مصـــر (3.5) مليار دولار، تليها السـعودية (3.2) مليار دولار، و بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق حوالي (20) مليار دولار عام 2020 حســـب ما ذكرته السفارة التركية فإن العراق في المركز الرابع بين زبائن تركيا، بعد المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع هذا التبادل نسـبياً إلى حوالي (15.2) مليار دولار عام 2022[5].

شـكل (1) حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربية عام 2023 (مليار دولار)



المصـــدر: اتحاد المصـــارف العربية، ادارة الابحاث والدراســـات، بالاستناد إلى بيانات معهد الاحصاء التركي.

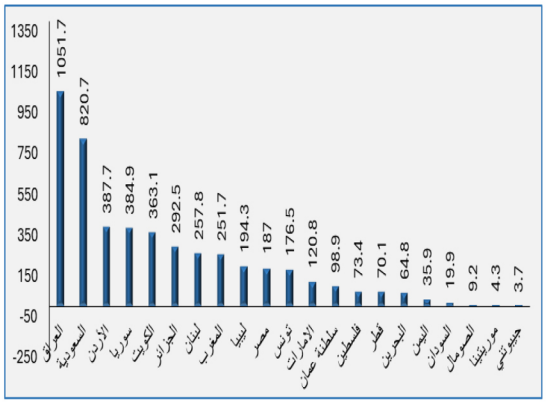
3) السياحة:

تُعدَّ الســـياحة بين تركيا والدول العربية من القطاعات الحيوية التي شـــهدت نمواً ملحوظاً في الســـنوات الأخيرة، وذلك بفضـــل عدة عوامل منها التقـارب الثقـافي والتـاريخي، وتنوع الوجهـات الســـياحية في تركيا التي تجذب الســـياح العرب،

4) تقرير اتحاد المصارف العربية العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية والتبادل التجاري (تعزيز الروابط).
5) https://www.dw.com/ar.

بالإضـــافة إلى الســـياســـات التي تعزز التبادل السياحي بين تركيا والدول العربية. وبحسب وزارة الثقافة والسـياحة التركية بلغ عدد السـياح العرب الذين زاروا تركيا خلال عام 2023 وحده قرابة (4.86) مليون سـائح، وشـكّلوا حوالي (9.8%) من السـائحين الذين زاروا تركيا، وقد احتل العراق المركز الاول بين الدول العربية خلال عام 2023 ليبلغ (1051.7) ألف سائح دخل تركيا.

شـكل (2) عدد السـائحين العرب الذي زاروا تركيا خلال عام 2023 بحسب كل بلد (ألف شخص)



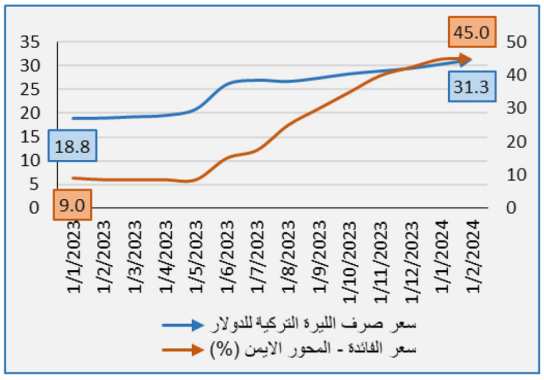
المصـــدر: اتحاد المصـــارف العربية، ادارة الابحاث والدراســـات، بالاستناد إلى بيانات معهد الاحصاء التركي.

ثانياً: الاحداث الاقتصادية الاخيرة في تركيا

شهدت تركيا في الأعوام الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضـخم تجاوز الـــ (65%) مطلع عام 2023، وتماشياً مع الهدف الرئيس لاستقرار الأسـعار، رفع البنك المركزي التركي سـعر الفائدة من (42.5%) إلى (45%) في 2024/1/25 لكنه أبقى على ســعر فائدة عند هذه النســبة في 2024/2/22 بعـد ثمـان مرات من الرفع والتي بدأت من (8.5%) في 2023/5/25، تأتي هذه الزيادة محاولةً من البنك المركزي التركي للسـيطرة على انخفـاض قيمـة الليرة التركيـة التي تراجعت قيمتهـا من (18.8) ليرة للـدولار خلال كـانون الثـاني 2023 إلى (31.3) ليرة للـدولار خلال شـــباط 2024، أي أنها فقدت (66.5%) من قيمتها خلال عام تقريباً والمبين في الشكل (3).

إلى جانب السـيطرة على معدلات التضـخم التي ارتفعت من (3.9%) شـــهرياً و (38.2%) ســـنوياً في حزيران 2023 إلى (6.7%) شـــهرياً و (64.9%) سنوياً في كانون الثاني 2024 كما في الشكل (4).

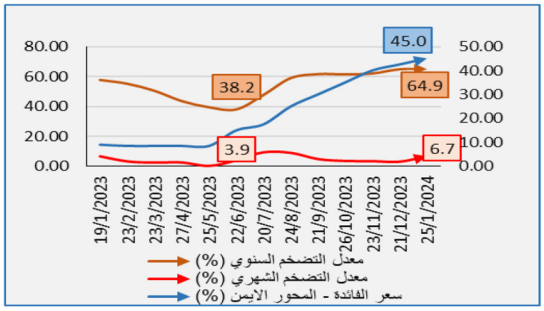
شكل (3) سعر الفائدة وسعر صرف الليرة التركية للمدة 1/2/2024-1/1/2023



– اسعار الفائدة على الموقع:
https://sa.investing.com/currencies/usd-try-historical-data

– تغيرات اسعار الفائدة حسب تواريخ اجتماعات البنك المركزي التركي

شـكل (4) سـعر الفائدة ومعدل التضـخم في تركيا للمدة 2023- شباط 2024



– سعر الفائدة، على الرابط:
https://sa.investing.com/economic-calendar/turkish-one-week-repo-rate-409

– معدل التضخم الشهري والسنوي: موقع معهد الاحصاء التركي:
https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Consumer-Price-Index-January-2024-53622&dil=2

قدرت لجنة السـياسـة النقدية في البنك المركزي التركي بتاريخ 2024/2/22 أنه سـيتم الحفاظ على المسـتوى الحالي لسـعر الفائدة (45%) حتى يكون هناك انخفاض كبير ومستدام في الاتجاه الأسـاسـي للتضـخم الشـهري وحتى تتقارب توقعات التضـخم مع النطاق المتوقع. وسيتم تشديد موقف السياسة النقدية في حالة توقع حدوث تدهور كبير ومستمر في توقعات التضخم.

وستواصل اللجنة تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية بطريقة تحافظ على وظائف آلية السوق والاستقرار المالي الكلي. وسيتم دعم آلية التحويل النقدي في حالة حدوث تطورات غير متوقعة في نمو الائتمان وأسعار الفائدة على الودائع. ومن أجل دعم التضييق النقدي، سيتم مراقبة التطورات في سيولة السوق عن كثب وسيتم استخدام أدوات التعقيم بشكل فعّال كلما دعت الحاجة. مع الأخذ في الاعتبار الآثار المتأخرة للتشديد النقدي، ستحدد اللجنة قراراتها المتعلقة بالسياسة بطريقة من شأنها خلق الظروف النقدية والمالية اللازمة لضمان الوصول إلى هدف التضخم البالغ (5%) على المدى المتوسط[6].

ثالثاً: أثر سعر الفائدة والتضخم في تركيا على العراق:

أتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة، إذ عمل على رفع سعر السياسة (سعر الفائدة) من (4%) إلى (7.5%) في حزيران 2023، في حين لم تصل أسعار الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار نسبة (5%) خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول 2023 وهي لا زالت منخفضة قياساً بالدول المجاورة. ولمعرفة مدى تأثير تغيرات سعر الفائدة في تركيا على المودعين العراقيين لا بد من أخذ تغيرات سعر الصرف بنظر الاعتبار.

وبالانتقال إلى سعر صرف الدولار مقابل الدينار، فقد سجل (1601) دينار للدولار في تشرين الثاني 2023 وأنخفض إلى (1523) دينار للدولار في كانون الثاني 2024، أي بارتفاع قيمة الدينار بنسبة (4.9%)، أما سعر صرف الدولار لليرة فقد سجل (28.7) ليرة للدولار وارتفع إلى (30.1) ليرة للدولار، أي أنخفض بنسبة (4.9%) لنفس المدة أعلاه. وبالنظر إلى ارتفاع اسعار الفائدة على الليرة في تركيا مقارنة مع أسعار الفائدة على الدينار في العراق، فمن المفترض أن يشكّل ذلك ضغطاً على سعر صرف السوق في العراق (ارتفاع سعر صرف الدولار)، وذلك عبر زيادة ودائع العراقيين بالليرة في المصارف التركية، إلا أننا نلحظ ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة خلال المدة الموضحة كما في جدول (1)، والذي يلغي أثر العائد المتحقق من جرّاء الإيداع بالليرة التركية. إذ أن الليرة التركية قد انخفضت بنسبة (66.5%) خلال المدة من 2023/1/1 لغاية 2024/2/1.

على الجانب الآخر يلحظ الفارق الكبير بين سعر الفائدة على الودائع الدولارية في تركيا والعراق وهو ما قد يشجع الافراد على زيادة الودائع الدولارية في تركيا وبالتالي يشكل ضغطاً على سعر الصرف في العراق، بينما يلحظ أن سعر الفائدة على الودائع بالدولار في العراق منخفض، إلا أنّه مستقر، على العكس من تركيا الذي أخذ بالأنخفاض بالتزامن مع ارتفاع اسعار الفائدة على الليرة. فعلى سبيل المثال إذا كأنت هناك وديعة تبلغ (1000) دولار، فإن العائد المتحقق في تركيا يبلغ (90) دولاراً مقابل (27.3) دولاراً في العراق (حسب أسعار الفائدة لشهر كانون الأول 2023). وهذا المثال يشير إلى أنّ أسعار الفائدة على الدولار في العراق غير مشجعة وعامل أساسي من عوامل الضغط على سعر الصرف في السوق الموازي.

6) https://tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/ main +menu/announcements/press+releases/2024/ano2024-09

جدول (1) سعر الفائدة وسعر صرف الدولار في العراق وتركيا خلال المدة 2023 – كانون الثاني 2024							
	سعر الفائدة على الايداع بالليرة لغاية سنة (Up to 1Year)(%)	سعر الفائدة على الايداع بالدينار لمدة سنة (%)	سعر الفائدة على الايداع بالدولار لغاية سنة (Up to 1 Year) (%) في تركيا	سعر الفائدة على الايداع بالدولار لمدة سنة (%) في العراق	سعر صرف الدولار لليرة في السوق الموازي	سعر صرف الدولار للدينار في السوق الموازي	سعر صرف الليرة للدينار
كانون الثاني 2023	34.5	4.99	20.00	2.81	18.77	1613.7	86.0
شباط	43.5	4.99	20.00	2.83	18.84	1604.8	85.2
إذار	.039	5.00	15.00	2.91	19.00	1611.8	84.8
نيسان	.039	4.92	27.00	2.89	19.35	1598.2	82.6
أيار	.045	4.92	20.00	2.89	19.79	1526.9	77.2
حذيران	.048	4.93	25.00	2.91	23.84	1470.3	61.7
تموز	.045	4.93	25.00	2.91	26.50	–	–
آب	.049	4.93	20.00	2.87	26.90	–	–
أيلول	.060	4.86	8.00	2.81	27.02	–	–
تشرين الاول	60.0	4.86	8.00	2.81	27.90	–	–
تشرين الثاني	61.0	4.86	6.75	2.81	28.68	1601	55.8
كانون الأول	66.0	4.92	9.00	2.73	29.10	1545.6	53.1
كانون الثاني 2024	62.0	–	7.51	–	30.08	1523.2	50.6

– سعر الفائدة على الايداع بالليرة وسعر الفائدة على الايداع بالدولار في تركيا:

https://evds2.tcmb.gov.tr/index.php?/evds/portlet/hIdR20CDwM4%3D/en

– سعر صرف الدولار لليرة التركية: https://sa.investing.com/currencies/usd-try-historical-data

– سعر الفائدة على الايداع بالدينار وسعر الفائدة على الايداع بالدولار في العراق، البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

– سعر صرف الدولار للدينار: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

– سعر صرف الليرة للدينار = سعر صرف الدولار للدينار\ سعر صرف الدولار لليرة.

رابعاً: خاتمة:

1) تلعب العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص دوراً محورياً في المنطقة ولاسيما أنَّ هناك ميزة نسبية تتمتع بها هذه العلاقات.
2) على الرغم من قيام البنك المركزي التركي برفع اسعار الفائدة بوتيرة عالية خلال عام 2023 ولغاية كانون الثاني 2024، إلا أنَّ معدلات التضخم تراجعت بوتيرة أقل، حيث تصل أسعار الفائدة إلى مستوى قياسي تقابلها معدلات تضخم مرتفعة.
3) تبقى أسعار الفائدة الحقيقية سالبة طالما أنَّ معدل التضخم أعلى منها، وهو ما يُفسِّر استمرار قيمة الليرة التركية بالتراجع أمام الدولار.
4) بالعودة إلى الاعوام السابقة نجد أنَّ السياسة النقدية في تركيا تتجه لرفع اسعار الفائدة بنسب عالية وبصورة فجائية.
5) صعوبة الوصول إلى هدف التضخم البالغ (5%) في ظل معدل تضخم مرتفع جداً يبلغ (64.9%). وأنَّ الوصول إلى تخفيض التضخم دون المرتبتين العشريتين يتطلب إبقاء معدلات الفائدة مرتفعة ولمدة طويلة، وهو عكس ما يطمح اليه الاقتصاد التركي في مواصلة نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات.
6) بالرغم من ارتفاع التضخم بشكل ملحوظ جداً في تركيا، إلا أنَّ الدول العربية وخاصة منطقة الخليج والعراق اللذان يشكلان النسبة الاكبر من العلاقات مع تركيا تحافظ على معدلات تضخم منخفضة من جانب اخر شكل ارتفاع اسعار النافذة ضغطاً على تلك الدول ولاسيما العراق بسبب ضعف أسواق المال مما يُعدُ منفذاً مهماً للاستثمار.

دراسة تنبؤية لأثر الإنفاق الحكومي على قناة العملة المصدرة لنهاية عام 2024

وسام خالد سعيد
باحث

أحمد جمال عسكر
باحث

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التنبؤ بالعُملة المُصَّدَرة حتى نهاية عام 2024 كمتغير تابع استناداً إلى العوامل المؤثرة فيها وهي كل من (النفقات العامة، طلب القطاع الخاص على الدولار مُقوَّم بالدينار (مبيعات نافذة العُملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي)، وصافي الإحتياطي الأجنبي، والايرادات النفطية وغير النفطية، مع حوالات الحكومة المخصومة من قبل هذا البنك، بالإضافة إلى السندات الحكومية) كمتغيرات مستقلة، من خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) في البرنامج الإحصائي (E-views)، إذ تم اختبار جذر الوحدة للمتغيرات كافة للتأكد من وجود السكون للسلسلة من عدمها وتَبيَّن أنَ بعض المتغيرات مستقرة في المستوى I(0) والبعض الآخر مستقرة عند الفرق الأول I(1).

وأظهرت النتائج بأن قيمة معامل التحديد المصحح كانت مساوية إلى (99%) وهي نسبة عالية جداً وتدل على تفسير المتغيرات المستقلة 99% للمتغير التابع. وكانت قيمة اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson) مساوية الى (1.87) وهي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي الأنموذج. وتَبيَّن أن علاقة العُملة المُصَّدَرة طردية مع كل من الإنفاق الحكومي وصافي الإحتياطيات الأجنبية والايرادات النفطية وحوالات الحكومة المخصومة من قبل البنك المركزي، وعكسية مع طلب القطاع الخاص على الدولار مقوماً بالدينار (مبيعات نافذة العُملة الأجنبية)، والايرادات غير النفطية، والسندات الحكومية.

كما وتم التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة لنهاية عام 2024 للوصول إلى قيمة العُملة المُصَّدَرة لذات السنة، وتَبيَّن أن العُملة المُصَّدَرة ستصل إلى قرابة (105.8) ترليون دينار، بصافي زيادة يقارب (4.5) تريليون دينار عن عام 2023، بافتراض تنفيذ البرنامج الحكومي الإنفاقي بشكل كامل والبالغ (198.9) تريليون دينار، مع افتراض أكثر من سيناريو لأسعار النفط العالمية وقياس أثر كل سعر على العُملة المُصَّدَرة من خلال الإيراد النفطي بدءً من (50) دولاراً للبرميل وحتى (90) دولار للبرميل بزيادة (10) دولار لكل سيناريو.

وخلُصَّت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ومنها: تنفيذ البرنامج الإنفاقي الحكومي بشكل كامل كما هو في الموازنة العامة لعام 2023 سيؤدي إلى زيادة العُملة المُصَّدَرة بنسبة (4.3%) عمّا كانت عليه في عام 2023، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ذات نمط السلسلة الزمنية. **وقُدَّم فيها عدد من التوصيات ومنها:** ضرورة رسم سياسة تحوطية تعمل على إبقاء حجم العُملة المُصَّدَرة ضمن الحدود المقبولة في الاقتصاد عن طريق الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وخصوصاً بعد التوجه الحكومي لتنفيذ إجمالي البرنامج الإنفاقي الإستثماري والإستهلاكي، وذلك يستلزم توافر عملة محلية لتمويل هذا الإنفاق، إذ يُعدُّ من الضروري تمويل النسبة الأكبر من هذا الانفاق عن طريق سحب العُملة من التداول بدلاً من الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد.

أولاً: التنبؤ بقيم العوامل المؤثرة في العُملة المُصَّدَرة:

يُعدُّ الغرض من التنبؤ بالعُملة المُصَّدَرة تقدير لتطورها المستقبلي استناداً إلى الوضع السابق والحالي والعوامل المؤثرة في العُملة المُصَّدَرة، وذلك بالاعتماد على السلاسل الزمنية والعلاقات التابعية والروابط بين العوامل المؤثرة المختلفة؛ إذ تم الاعتماد على بيانات المتغيرات بصورة شهرية.

بناء أنموذج قياسي لتقدير معادلة الانحدار: تم بناء أنموذج قياسي لتقدير معادلة الانحدار لغرض التنبؤ بالعُملة المُصَّدَرة بالاعتماد على المتغيرات المؤثرة فيها، وكما موضح بمعادلة الانحدار الآتية:

$$Y = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_5x_5 + b_6x_6 + b_7x_7 + e_i \dots (1)$$

حيث إن: Y: قيمة العملة المصدرة

X1: قيمة النفقات العامة

X2: طلب القطاع الخاص على الدولار مقوم بالدينار (مبيعات النافذة)

X3: الإيرادات غير النفطية

X4: صافي الاحتياطيات الأجنبية

X5: الإيرادات النفطية

X6: حوالات المخصومة من قبل البنك المركزي

X7: السندات، e_i: الخطأ العشوائي

وقبل البدء بتحليل السلاسل تم التأكد من سكونها، من خلال اختبار جذر الوحدة لمعرفة سكون السلسلة الزمنية من عدمها، ومن ثم تم التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة لعام 2024، على افتراض ثبات سعر الصرف عند (1,300) دينار لكل دولار، وافتراض إنفاق إجمالي المبلغ المثبت في الموازنة العامة والبالغ (198,910,344) مليون دينار، إذ يتطلب التنبؤ بالعملة المصدرة عام 2024 وجود قيم للمتغيرات المستقلة المؤثرة عليها كما في المعادلة أعلاه.

تم التنبؤ بقيم العوامل المؤثرة على العملة المصدرة كما في (2024/12/31)، وبافتراض أن الإنفاق الحكومي التخطيطي سيبلغ (198.9) ترليون دينار كما هو مثبت في الموازنة العامة التخطيطية لعام 2024، ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الإيرادات النفطية وغير النفطية (31.2%) في نهاية عام 2024 مقارنة بعام 2023، فيما سيرتفع العجز بنسبة (210.3%)، كما من المتوقع أن ينخفض إجمالي طلب القطاع الخاص على الدولار مقوم بالدينار من نافذة بيع العملة لدى هذا البنك (مبيعات النافذة) بنسبة (2%) ، كما ومن المتوقع أن يرتفع معدل صافي الاحتياطي الأجنبي بنسبة (2.8%) خلال الفترة ذاتها.

إطار (1)

يظهر من خلال التنبؤات بإن معدل الإيرادات النفطية في عام 2024 ستبلغ نسبة نموها (29.3%) مقارنة بعام 2023 وستغطي نسبة (81%) من إجمالي الإنفاق الحكومي في الموازنة، وهذه النسبة تشير إلى عدم وجود ضغط للإنفاق على العملة المصدرة، بسبب ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي نتيجة مبادلة الإيراد الحكومي الدولاري بالدينار لدى البنك المركزي، مما يعطي مرونة للبنك بسحب العملة المحلية عن طريق النافذة وتمويل الاستيرادات بحرية أكبر.

بعد التنبؤ بالمتغيرات المستقلة سيتم التنبؤ بالعملة المصدرة وفق أنموذج (ARDL) كما في نهاية 2024 وكالآتي:

أ- **اختبار تحديد عدد الإبطاءات المثلى وفق المعايير (HQ,BIC,AIC)** : تم تحديد عدد الإبطاءات المثلى لأنموذج الدراسة والتي كانت (1,2,2,2,2,2,1,2).

ب- **تقـــدير أنمـــوذج (ARDL):** تـم تقـدير أنمـوذج (ARDL) بعـد أن تـم اختيـار الإبطـــــــــــاءات المثلـــــــــــى (1,2,2,2,2,2,1,2)، ويلحـــظ مـــن النتـــائج بـــأن قيمـــة معامـــل التحديـــد المصـــحح كانـــت مســـاوية الـــى (99%) وهـــي نســـبة مرتفعـــة جـــداً، وتـــدل علـــى تفســـير المتغيـــرات المســـتقلة 99% للمتغيـــر التـــابع، وكانـــت قيمـــة اختبـــار الارتبـــاط الـــذاتي (Durbin-Watson) مســـاوية الـــى (1.87) وهـــي تـــدل علـــى عـــدم وجـــود ارتبـــاط ذاتـــي بـــين بـــواقي الأنمـــوذج، وبالنســـبة لإحصـــاءة (F) كانـــت معنويـــة وهـــي تـــدل علـــى معنويـــة الأنمـوذج المستخدم، حيـث كانـت معادلـة الانحدار التقديرية كالآتي:

$$\hat{Y} = 1728953 + 0.055990x_1 - 0.372907x_2 - 0.127484x_3 + 0.142562x_4 + 0.068181x_5 + 0.217003x_6 - 0.220593x_7$$

حيث أن:

- عند زيادة قيمة الانفاق الحكومي بـ (1) مليون دينار ســـوف تزداد العُملة المُصَّـــدَرة حوالي (0.055990) مليون دينـار، أي أن هنـاك علاقـة طرديـة بين الانفاق الحكومية والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة طلب القطاع الخاص على الدولار مقوم بالدينار بـــ (1) مليون دينار سوف تقل العُملة المُصَّـــدَرة حوالي (0.372907−) مليون دينار، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين طلب القطاع الخاص على الدولار مقوم بالدينار من نافذة بيع العُملة والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة الايرادات غير النفطية بـ (1) مليون دينار ســـوف تقل العُملة المُصَّـــدَرة حوالي (0.127484−) مليون دينـار، بمعنى أن هنـاك علاقـة عكســـيـة بين الايرادات غير النفطية والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة صافي الإحتياطيات الأجنبية بـ (1) مليون دينار ســـوف تزداد العُملة المُصَّـــدَرة حوالي (0.142562) مليون دينـار، بمعنى أن هنـاك علاقـة طرديـة بين صـــــافي الإحتياطيات الأجنبية والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة الإيرادات النفطية بـــــ (1) مليون دينار ســـوف تزداد العُملة المُصَّـــدَرة حوالي (0.068181) مليون دينار، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الايرادات النفطية والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة الحوالات المخصومة من قبل البنك المركزي بـــــ (1) مليون دينار سوف تزداد العُملة المُصَّدَرة حوالي (0.217003) مليون دينـار، أي أن هنـاك علاقـة طرديـة بين الحوالات المخصومة والعُملة المُصَّدَرة.
- عند زيادة السندات بـ (1) مليون دينار سوف تقل العُملة المُصَّدَرة حوالي (0.220593−) مليون دينار، أي أن هناك علاقة عكسية بين السندات الحكومية والعُملة المُصَّدَرة.

وبعـد أن تم التـأكـد من جودة الأنموذج القياســي، تم اختبار وجود علاقة تكامل مشـترك بين العملة المصدرة والعوامل المؤثرة فيها كما في اختبار الحدود.

ج- **اختبـــار الحـــدود:** فـي هـذا الاختبـار يـتم تحديـد نـوع التكامـل المشـترك والعلاقـة طويلة الأجل عن طريق اختبار ARDL Long Run Form and Bounds Test، ويلحـظ مـن نتـائج الاختبـار أنَّ القيمـة الاحتماليـة الخاصـة بإحصـاءة (F) كانـت أكبـر مـن الحـد الأعلـى (1)I وأكبـر

من الحد الأدنى I(0) عند مستوى (5%) وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في الأمد البعيد. وبعدها تم التنبؤ بالعُملة المُصَّدَرة بالاعتماد على معلمات أنموذج الانحدار لعام 2024 بشكل شهري، وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) التنبؤ للعملة المُصَّدَرة لعام 2024 بشكل شهري (مليون دينار)

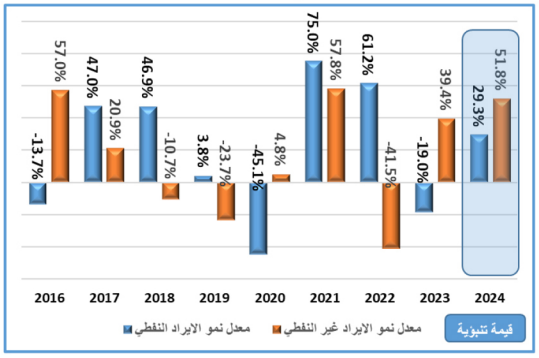
الفترة	العُملة المُصَّدَرة
01/31/2024	* 101,323,527
02/28/2024	99,237,507
03/31/2024	99,891,600
04/30/2024	100,545,000
05/31/2024	101,199,000
06/30/2024	101,853,000
07/31/2024	102,507,000
08/31/2024	103,160,000
09/30/2024	103,814,000
10/31/2024	104,468,000
11/30/2024	105,122,000
12/31/2024	105,776,000

المصدر/ من إعداد الباحثون بالاعتماد مخرجات برنامج EViews.

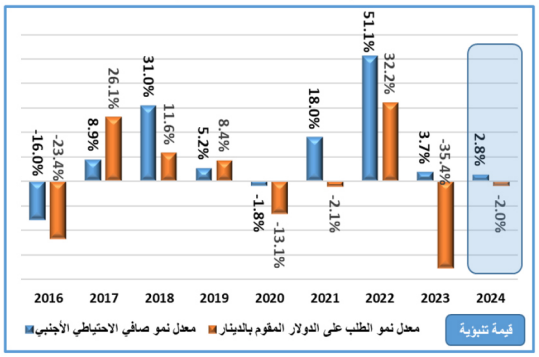
* قيم فعلية.

وبالاعتماد على مخرجات برنامج EViews ومن خلال المعادلة المذكور آنفاً التي توضح المتغيرات التي تؤثر بالعملة المُصدَّرة تم التنبؤ بالعملة المُصدَّرة حتى نهاية عام 2024، وتَبيَّن إن العملة المُصدَّرة ستبلغ (105.8) مليار دينار، بزيادة تقارب (4.3) ترليون دينار عمّا كانت عليه في نهاية عام 2023 والمقاربة (101.5) ترليون دينار.

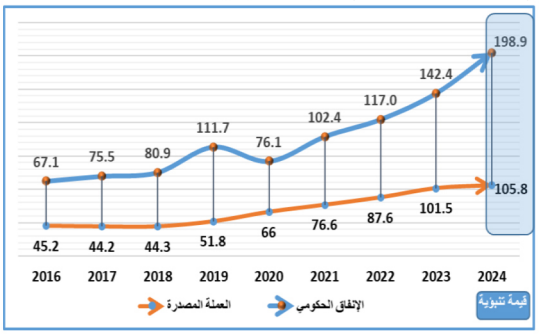
شكل (1) نسب نمو الإيرادات النفطية وغير النفطية للمدة (2016 – 2024) ترليون دينار



شكل (2) نسب نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية والطلب على الدولار للمدة (2016 – 2024) ترليون دينار



شكل (3) الإنفاق الحكومي والعملة المصدرة للمدة (2016 – 2024) ترليون دينار



يُبَّين الشـــكـل (1) أعلاه ووفقـاً لتنبؤات البرنـامج الاحصـــائي وبالاعتماد على الســلاســل الزمنية للمدة (2016 – 2023) إنَّ الايرادات النفطية ستحقق نمو بنسبة (29.3%) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 فيما ستنمو الايرادات غير النفطية بنسبة (51.3%). وسـيرتفع صـافي الإحتياطي الأجنبي بنسـبة (2.8%) لذات الفترة. كما وأظهر التنبؤ انخفاض طلب القطاع الخاص على الدولار مقوماً بالدينار (مبيعات النافذة) بنسبة (2.1%) عن عام 2023 كما في الشكل (2) أعلاه للفترة ذاتها. وتضـمن الشـكل (3) أعلاه التنبؤ بقيمة العُملة المُصَّدَرة والتي قد تنمو بنسـبة (4.2%) لتسجل (105.8) تريليون دينار، وفيما يخص الإنفاق الحكومي تم تثبيتهُ كما هو مثبت في الموازنة العامة (198.9) تريليون دينار وبنسـبة نمو (39.7%) عن إنفاق عام 2023.

ثانياً: التنبؤ بصـــافي الاحتياطيات الأجنبية والعملة المصدرة وفقاً لتغيرات أسعار النفط:

يتصـف الاقتصـاد العراقي بالريعية والمحرك الديناميكي له ايرادات النفط، إذ لابد من بيان أثر تغير أســعار النفط على العملة المصــدرة والذي ينتقـل أثره من خلال صـــــافي الاحتيـاطيـات الأجنبيــة، لــذا تم بنــاء أنموذج وفق برنــامج (ARDL) لغرض عمل سيناريوهات لأسعار النفط ومعرفة مدى أثرها على قيمة صـافي الاحتياطيات الأجنبية ومن ثم اسـتخدام هذه السـيناريوهات في الأنموذج الســـابق، إذ تم ادخـال قيم صـــــافي الاحتياطيات الأجنبية التنبؤية لكل ســـيناريو بدلاً من قيم صـــــافي الاحتيـاطي الأجنبي من أجـل معرفة أثر تغير صـــــافي الاحتياطيات الأجنبية على العملة المصـدرة، كما في المعادلة (2) التي توضـح كيفية التنبؤ بصـافي الاحتياطيات الأجنبية وكما يلي:

$$Y = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + e_i \dots (2)$$

حيث إن:

Y: صافي الاحتياطيات الأجنبية

X1: قيمة صادرات النفط الخام

X2: الاستيرادات الكلية، e_i: الخطأ العشوائي

إذ كانت معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$$\hat{Y} = -10785276 + 0.799078x_1 - 0.317626x_2$$

حيث إن:

- عند زيادة قيمة صادرات النفط الخام (1) مليون دينار سوف تزداد صافي الاحتياطيات الأجنبية بما يقارب (0.799078) مليون دينار.
- عند زيادة الاســتيرادات الكلية (1) مليون دينار سوف يقل صـافي الاحتياطيات الاجنبية حوالي (0.317626−) مليون دينار.

إذ تم إفتراض ما يلي:

- إفتـراض ثبـات سـعر الصـرف لسـنة 2024 هو (1,300) دينار لكل (1) دولار.
- إفتـراض تغيـر سـعر الـنفط لعـدة سـيناريوهات (50، 60، 70، 80 ،90) دولار.

والجدول التالي يُبيَّن أثر تغير أســـعار النفط على صـــــافي الاحتياطيات الأجنبية ومدى تأثير تغير الأخير على العملة المصـدرة بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وكالآتي:

الجدول (2) تأثير أسعار النفط على صافي الاحتياطي الأجنبي والعملة المُصدَّرة

سعر النفط (دولار)	صافي الاحتياطيات الأجنبية (مليون دينار)	العملة المُصدَّرة (مليون دينار)
50	120,561,508	100,626,118.7
60	128,626,088	101,775,818.3
70	136,690,670	102,925,518.2
80	144,755,250	104,075,217.9
90	152,819,831	105,224,917.6

المصـــدر: مـــن إعـــداد البـــاحثين اعتمـــادا علـــى مخرجـــات برنـــامج (EViews).

يُبَّين الجدول أعلاه إنَّه في حالـة اســـتقرار ســعر النفط عند معدل (50) دولار/ برميل خلال عام 2024، ســـيؤدي إلى تســـجيل صـــــافي الاحتيـاطيـات الأجنبيـة مبلغ مقـارب (120.6) تريليون دينار نهاية عام 2024، وفقاً لمتغيرات

المعادلة (2) أعلاه، وبالتالي ستبلغ العُملة المُصَّدَرة مبلغاً يقارب (100.6) تريليون دينار، وفقاً للمعادلة (1) أعلاه، أما إذا سجل معدل سعر النفط (90) دولار/ برميل، سيبلغ صافي الأحتياطي الأجنبي مبلغاً يُقارب (152.8) تريليون دينار، وستكون العُملة المُصَّدَرة عند مبلغ يُقارب الـ (105.2) تريليون دينار.

شكل (4) سيناريو أثر أسعار النفط وأثره على صافي الإحتياطيات الأجنبية وأثرها على العُملة المصدرة



الاستنتاجات:

1) تؤثر كلاً من (النفقات العامة، الايرادات النفطية، صافي الاحتياطيات الأجنبية، الحوالات) على العُملة المُصَّدَرة بعلاقة طردية وبدرجة كبيرة، كما أنَّ أرتفاع كل من (طلب القطاع الخاص على الدولار مقوماً بالدينار (مبيعات النافذة)، الايرادات غير النفطية، السندات) يؤدي إلى انخفاض العُملة المُصَّدَرة أي أن الأثر لهذه المتغيرات عكسياً على العُملة المُصَّدَرة.
2) تنفيذ البرنامج الإنفاقي الحكومي بشكل كامل كما هو في الموازنة العامة لعام 2023 سيؤدي إلى زيادة العُملة المُصَّدَرة بنسبة (4.3%) عمّا كانت عليه في عام 2023، بإفتراض بقاء العوامل الأخرى على ذات نمط السلسلة الزمنية.
3) تؤثر أسعار النفط العالمية بالعُملة المُصَّدَرة من خلال التأثير بصافي الاحتياطي الأجنبي، إذ اتضح من خلال المعادلة (2) التنبؤية، أنَّ ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي، وبالتالي ارتفاع العُملة المُصَّدَرة، بإفتراض بقاء العوامل الأخرى في المعادلة (1) على ذات نمط السلسة الزمنية.

التوصيات:

1) ضرورة رسم سياسة تحوطية تعمل على إبقاء حجم العُملة المُصَّدَرة ضمن الحدود المقبولة في الاقتصاد من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وخصوصاً بعد التوجه الحكومي لتنفيذ إجمالي البرنامج الإنفاقي الاستثماري والاستهلاكي، وذلك يستلزم توافر عملة محلية لتمويل هذا الإنفاق، إذ يُعدُّ من الضروري تمويل النسبة الأكبر من هذا الإنفاق عن طريق سحب العُملة من التداول بدلًا من الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد.
2) يُعدُّ إعتماد نسبة (70%) فما فوق كنسبة لتغطية الإيرادات النفطية للنفقات العامة عاملاً هاماً يُحافظ على الاستقرار المالي بشكلٍ كبير، وفي حال انخفضت تغطية الايرادات عن النسبة أعلاه سيزداد الضغط على قيمة العُملة المحلية في سوق الصرف السوداء، فضلًا عن الضغط على صافي الاحتياطي الأجنبي، لذا يُفضّل ترشيد الإنفاق بنسبة تتناسب مع نسبة انخفاض الايرادات.

مجموعة البريكس وهيمنة الدولار

اعداد : حسن حازم لفته

تُمثّل مجموعة بريكس واحدًا من التحالفات الاقتصـــادية الدولية، حيث اتفقت مجموعة من الـدول في عـام 2016 على تعزيز التعـاون الاقتصادي والتجاري فيما بينهم، وفي عام 2010 انضـمّت جنوب أفريقيا (أصـغر عضـو من حيث القوة الاقتصـــادية وعدد السـكان) إلى المجموعة وأصـبحت تُعرف بإسـم بريكس، وقد اتفقت دول بريكس وهي البرازيل وروســيا والهند والصـــين وجنوب إفريقيا في قمتها السنوية في جوهانسبورغ على منح الأرجنتين وإثيوبيـا وإيران والمملكـة العربية الســعودية ومصـــر والإمارات العربية المتحدة، العضـــوية الكاملة اعتبارًا من 1 كانون الثاني 2024.

لقد أعرب زعماء بريكس عن اعتقاد مشـترك بـأن النظـام الـدولي يخضـــع لهيمنـة الـدول والمؤســســات الغربية ولا يخدم مصـــالح الدول النامية. مع انضـمام سـتة أعضـاء جدد، يُمثّل التكتل الآن نسبة (46%) من سكان العالم، ويرى محللون أنَّ كُلًا من البرازيل وجنوب افريقيا والهند بحاجة إلى موازنة قربها من الصـين وروسـيا من دون إبعاد الولايات المتحدة التي تُعدُّ شريكًا تجاريًا قويًا لهذه الدول الثلاث، ومن شـأن انضمام الدول المنتجة للنفط كالســعودية والإمارات وإيران تعزيز النفوذ الاقتصـادي للتكتل، بينما حَذّرَ مراقبون من أن انضـمام إيران قد يهدد بتصـوير بريكس على أنه تكتل مناهض للولايات المتحدة.

وتمتلـك مجموعـة البريكس "بنـك التنميـة الجديد" الذي تأســس في 2015 برأس مال أوّلي بلغ (50) مليـار دولار بهـدف تمويـل التنميـة ولا سـيما البنية التحتية وبناء شـراكات تنموية واسـعة النطاق. وقد اشـــتركت مصـــر في بنك التنمية الجديد في 2021 بمسـاهمة حوالي (1.2) مليار دولار وتـأســس معـه ترتيـب احتيـاطي طوارئ البريكس (BRICS contingent reserve arrangement) (ليكون معادلًا لصـــندوق النقد الدولي) برأس مال (100) مليار دولار الذي يقدم قروضًـا وضمانات للمشاريع التنموية ويدخل شريكًا في تأسيسها.

أمّـا فيمـا يخص عـدم قبول الجزائر في بريكس، إذ لم تتضـح الدوافع وراء قرار الاسـتبعاد ولا المعايير التي أُعتمدت لضـــم الدول الســـت، خاصـــة أن بعضـــها بمديونية عالية على غرار مصـر والأرجنتين، حيث بلغت نسـبة الدين العام إلـى النـاتـج المحلـي الإجمـالـي (88.5%) و (80%) على التوالي، في حين بلغت إثيوبيا نســبة (46.4%)، أمّا الجزائر فَســجَّلَت نســبة (55.6%)[1].

يتضّح من ذلك أنَّ الابعاد الاقتصادية ليست المعيار الوحيد لانضـــمام الدول إلى بريكس، بل أن هناك أبعاد أخرى تتحكم في قبول الاعضـــاء الجدد مثل الوزن الســياســي ومدى تأثير القرارات السياسية والموقع الجغرافي.

من بين أبرز أهـداف البريكس المبينـة في وثيقتهم الرسمية (استراتيجية البريكس) هي[2] :

1) السـعي لتحقيق نمو اقتصـادي شـامل للقضـاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج

1) https://www.statista.com
2) https://tvbrics.com/en/news/what-is-brics-and-what-are-the-goals-of-this-alliance/

الاجتماعي (الهدف الأساس لمجموعة البريكس).

2) توحيد الجهود لضمان جودة أعلى للنمو من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.

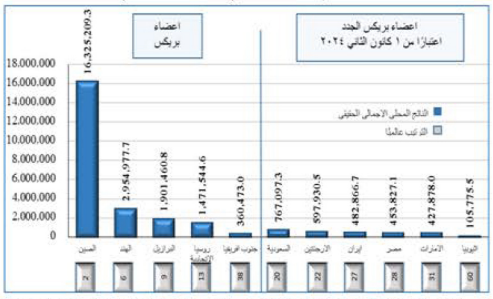
3) السعي لمزيد من المشاركة والتعاون مع الدول غير الأعضاء في مجموعة البريكس.

من بين أهداف وغايات مجموعة البريكس تطوير التسويات بالعملات الوطنية لتعزيز النمو الاقتصادي. وينبغي أن يصبح هذا أحد مجالات الشراكة من أجل النمو الاقتصادي المشترك. **وفيما يأتي بعض المؤشرات الاقتصادية لدول بريكس:**

أولًا: الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس:

تحتل عدد من دول بريكس وهي الصين والهند والبرازيل وروسيا الاتحادية المراكز الـ (15) الأُولى عالميًا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل هذه الدول تمثل قوة اقتصادية عالمية.

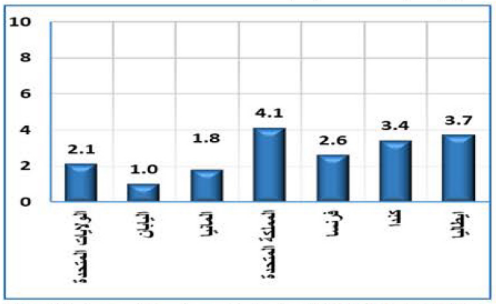
شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول بريكس والترتيب عالميًا عام 2022 (مليون دولار)



https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?most_recent_value_desc=true

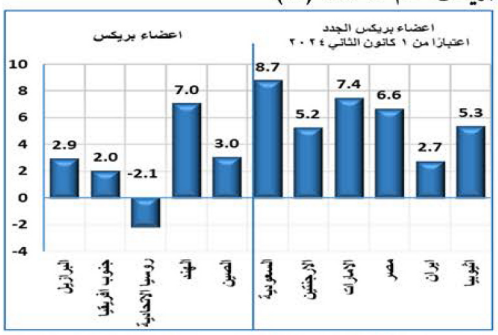
واجهت البريكس منذ انشائها مقارنات مع مجموعة الدول السبع (G7)[3] على أساس النمو الاقتصادي ومقاييس أخرى، بينما لفت صعود الكتلة الانتباه في السنوات الأخيرة إلى تأثيرها كقوة جيوسياسية، يُلحظ أنَّ دول بريكس تسجل معدلات نمو للناتج تقترب من الدول السبع عدا الهند والتي سجلت معدل نمو (7.0%)، أما روسيا فقد انخفض معدل نمو الناتج بنسبة (2.1%) وذلك بعد فرض عقوبات دولية بسبب الدخول في حرب اوكرانيا والتي أثَّرت على مختلف القطاعات الاقتصادية الروسية[4] .

شكل (2) نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول السبع عام 2022 (%)



https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?most_recent_value_desc=true

شكل (3) نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدول بريكس عام 2022 (%)



https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?most_recent_value_desc=true

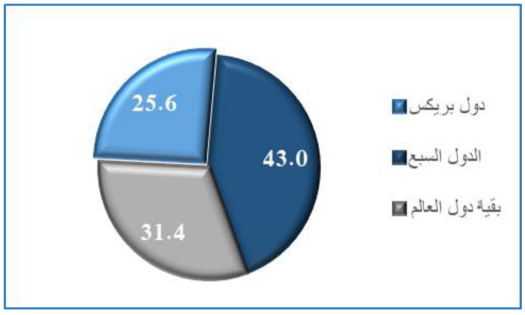
وبعد انضمام كل من اثيوبيا، مصر، إيران، الامارات، السعودية، الارجنتين يتجه التكتل إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تظهر البيانات زيادة مساهمة بريكس في الناتج المحلي الاجمالي العالمي مقارنة بالدول السبع وذلك بعد انضمام الاعضاء الجدد، حيث ارتفعت نسبة مساهمة دول بريكس

3) تضم الدول السبع (G7) الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان.

4) https://www.thenationalnews.com/world/uk-news/2023/08/22/growth-and-dominance-how-do-the-g7-and-brics-match-up/

من (25.6%) إلى (28.8%) بعد انضمام الاعضاء الجدد مقابل نسبة (43.0%) للدول السبع عام 2022.

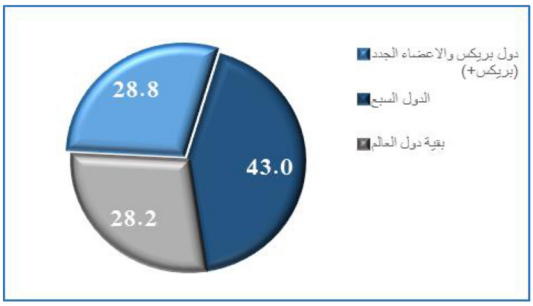
شكل (4) مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول بريكس عام 2022 (%)



بالاعتماد على:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?most_recent_value_desc=tru

شكل (5) مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول بريكس والاعضاء الجدد عام 2022 (%)



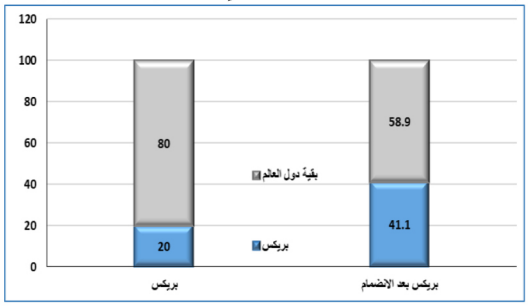
بالاعتماد على:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?most_recent_value_desc=tru

ثانيًا: دول البريكس وإنتاج النفط عالميًا:

بعد دعوة كل من إيران والسعودية والإمارات (ضمن أعضاء اوبك)، فإن ذلك يعني أن التكتل سوف يمتلك حصة كبيرة من إنتاج النفط في العالم وبالتالي يمكن أن يستخدم كورقة ضغط اقتصادي أو سياسي. قبل انضمام السعودية والامارات وإيران، كان أعضاء البريكس الأصليون يُشكّلون حوالي (20%) من إنتاج النفط العالمي، لكن إضافة السعودية والإمارات وإيران رَفعت حصة المجموعة إلى (41.1%) من إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2022.

شكل (6) مساهمة دول بريكس في انتاج النفط العالمي قبل وبعد انضمام السعودية والامارات وإيران عام 2022 (%)



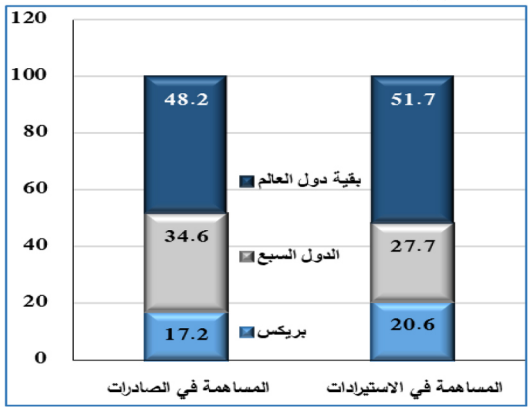
بالاعتماد على:

https://intellinews.com/brics-materials-the-flourishing-intra-brics-oil-trade-289879/

ثالثًا: حجم تجارة بريكس ودول العالم:

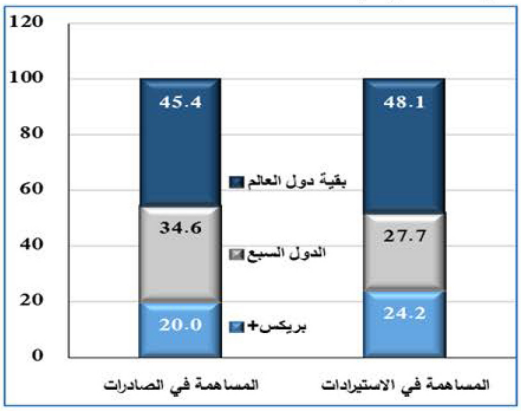
سَجَّلَت دول بريكس نسبة مساهمة في الصادرات بلغت (17.2%) مقابل نسبة مساهمة في الاستيرادات (20.6%)، أمّا بعد انضمام الاعضاء الجدد (بريكس+) فقد سجلت نسبة مساهمة في الصادرات بلغت (20.0%) مقابل نسبة مساهمة في الاستيرادات بلغت (24.2%)، أمّا الدول السبع فنجد أن نسبة مساهمة الدول السبع في الصادرات بلغت (34.6%) مقابل نسبة مساهمة في الاستيرادات (27.7%)، يُلحظ أنَّ استيرادات دول بريكس قبل وبعد انضمام الاعضاء الجدد كانت أعلى من صادراتها، بمعنى عجز في الميزان التجاري، وأنَّ نسبة العجز قد ارتفعت بعد انضمام الدول الأعضاء.

شكل (7) مساهمة دول بريكس في التجارة العالمية عام 2022 (%)



بالاعتماد على: https://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712

شكل (8) مساهمة دول (بريكس+) في التجارة العالمية عام 2022 (%)



بالاعتماد على: https://data.imf.org/regular.aspx?key=61013712

رابعًا: التعاملات التجارية بين دول بريكس:

حل اليوان الصيني محل الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأكثر تداولًا في روسيا، بعد عام من الحرب الروسية الاوكرانية الذي أدى إلى سلسلة من العقوبات الغربية ضد موسكو.

وتجاوز اليوان الدولار في حجم التداول الشهري في شباط للمرة الأولى، وأصبح الفارق أكثر وضوحًا في آذار، وفقا للبيانات التي جمعتها بلومبرغ بناءً على تقارير المعاملات اليومية من بورصة موسكو[5].

وأعلنت البرازيل والصين الأسبوع الماضي أنهما اتفقتا على استخدام عملتيهما المحليتين في التبادل التجاري فيما بينهما، بدلًا من استخدام الدولار[6].

أعلن وزير الاقتصاد الأرجنتيني، سيرجيو ماسا، عن أن بلاده ستبدأ رسميًا دفع قيمة الاستيرادات من الصين باليوان، بدلًا من الدولار الأمريكي، وقال في بيان رسمي إن هذا الأمر سيسمح بدفع قيمة الاستيرادات من هذا البلد باليوان، لتحل محل (1.04) مليار دولار في نيسان 2023 و(0.790) مليار دولار ابتداءً من أيار 2023[7]. كما أتمّت وحدة تابعة لشركة بتروتشاينا المملوكة للدولة في الصين، وشركة أُخرى تابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك (Adnoc)، صفقة غاز مسال باليوان[8].

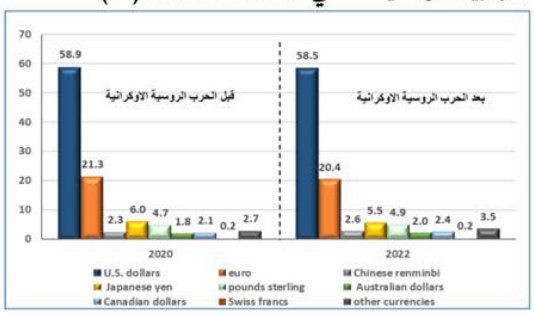
خامسًا: هيمنة الدولار على الاحتياطيات الاجنبية:

حسب تقرير صندوق النقد الدولي في نيسان 2023، فإن حصة الدولار من احتياطيات النقد الأجنبي على مستوى العالم بلغت (58.3%)، وهي الحصة الأدنى منذ سنوات، ويأتي اليورو في المرتبة الثانية بعد الدولار بنسبة (20.4%)، ثم الين الياباني بنسبة (5.5%)، ثم اليوان الصيني بنسبة (2.6%)[9]. وانخفضت حصة احتياطيات الدولار الأمريكي التي تحتفظ بها البنوك المركزية إلى (58.9%)[10] خلال الربع الرابع من عام 2020 وهو أدنى مستوى لها منذ 25 عامًا، وفقًا لمسح تكوين العملات لاحتياطيات العملات الأجنبية الرسمية (COFER) الذي أجراه صندوق النقد الدولي. ويقول بعض المحللين إن هذا يعكس جزئيًا تراجع دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي، في مواجهة المنافسة من العملات الأخرى التي تستخدمها البنوك المركزية في المعاملات الدولية. وإذا كانت التحولات في احتياطيات البنك المركزي كبيرة بما فيه الكفاية،

5) https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-03/china-s-yuan-replaces-dollar-as-most-traded-currency-in-russia#xj4y7vzkg
6) https://www.bbc.com/arabic/world-65150214
7) https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AD-13169905
8) https://attaqa.net/2023/08/30/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%88/
9) https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/8/25/%D9%87%D9 %84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9% 85-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B6%D8%BA%D8%B7
10) https://data.imf.org/?sk=e6a5f467-c14b-4aa8-9f6d-5a09ec4e62a4&sid=1408206195757

فـإنهـا يمكن أن تؤثر على أســـواق العملات والســـندات[11]. ويلحظ من الشـــكل ارتفاع نســـبة الرينمينبي (اليوان) الصـــيني من (2.3%) عام 2020 إلى (2.6%) عام 2022، وارتفاع نسـبة العملات الاخرى من (2.7%) عـام 2020 إلى (3.5%) عام 2022. بالمقابل انخفضـت نسـبة مســـاهمة الدولار الامريكي من (58.9%) عام 2020 إلى (58.5%) عام 2022. وقد جاء هذا التغير بعـد الحرب الروســـيـة الاوكرانيـة وتزايـد الاعتمـاد على الرينمينبي (اليوان) في التبـادلات التجارية بين الصين ودول اخرى.

شـــكل (9) نســـبة تكوين العملة لاحتياطيات العملات الأجنبية الرسمية عامي 2020-2022 (%)



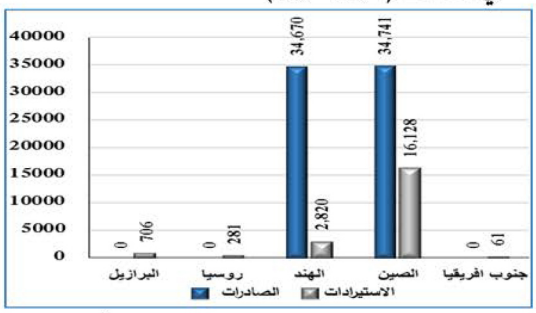
بالاعتماد على:

https://data.imf.org/?sk=e6a5f467-c14b-4aa8-9f6d-5a09ec4e62a4&sid=1408206195757

سادساً: انضمام العراق إلى دول بريكس:

أكّدَ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أنَّ العراق على اســـتعداد للانضـــمام إلى مجموعة بريكس، إذا تلقى دعوة من الدول المؤسسة. وبَيّنَ الســـوداني أنَّ العراق يتفهم الدور الذي تؤديه المجموعة وتدرك شـروط ومواصـفات الانضـمام إليها. وأضـــاف، أنه بحث مع الرئيس الروســـي فلاديمير بوتين طائفة واســـعة من القضـــايا الاقتصـــادية من بينها اســـتخدام الدينار العراقي والروبل الروســـي في التعاملات التجارية بين البلدين. تبلغ نســـبة اســـتيرادات العراق من دول بريكس (36.2%) عام 2022، في حين سَـجَّلَت الصادرات إلى بريكس (58.8%) للعام ذاته، مما يعني أنَّ الميزان التجاري في صـــالح العراق مع هذه الدول. وسَجَّلَت استيرادات العراق من الصين نســـبة (29.2%) من إجمالي الاســـتيرادات عام 2022، في حين بلغت صـــادرات العراق إلى الـدولـة ذاتهـا نســـبـة (29.4%) من إجمـالي الصـادرات للعام ذاته[12]، وهي أعلى نسبة من بين دول بريكس.

شكل (10) استيرادات وصادرات العراق مع دول بريكس عامي 2022 (مليون دولار)

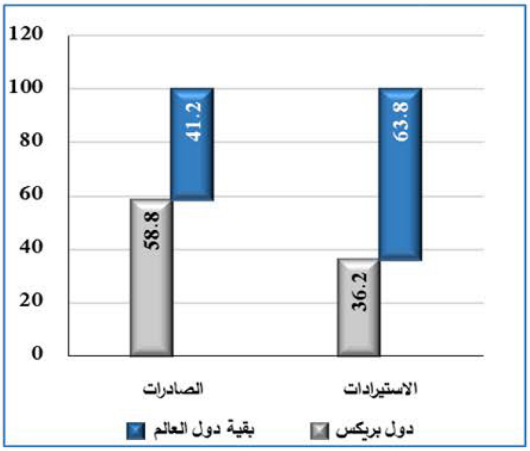


المصـدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصـاء والأبحاث/ قسـم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

– قيمة الواردات على اساس (CIF).

– الصادرات تتضمن النفط الخام والمشتقات النفطية.

شكل (11) نسبة مساهمة استيرادات وصادرات العراق مع دول بريكس عام 2022 (%)



– بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصـاء والأبحاث/ قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

– الاستيرادات، الصادرات: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2022.

11) https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/05/05/blog-us-dollar-share-of-global-foreign-exchange-reserves-drops-to-25-year-low

12) سجلت استيرادات العراق من الصين نسبة (80.7%) من إجمالي استيرادات العراق من دول بريكس، في حين بلغت صادرات العراق إلى الصين نسبة (50.1%) من إجمالي صادرات العراق إلى دول بريكس.

الخاتمة:

في ضـــوء هدف بريكس المتمثل في تطوير التســـويـات بـالعملات الوطنيـة لتعزيز النمو الاقتصـــادي في الوقت الذي بلغ فيه التعامل التجاري بين روســـيا والصـــين نســـب مرتفعة بالعملات المحلية بين البلدين، إلى جانب اتفاق الصـــين والبرازيـل على التخلي عن الـدولار واســـتعمال عملتيهما المحليتين في التعاملات التجارية وانضـمام اعضـاء جدد والذي من شـأنه زيـادة نســـبـة التعـاملات التجـاريـة بين البلـدان الاعضـــاء بالعملات المحلية، فإن هناك امكانية كبيرة لتقليل هيمنة الدولار في التعاملات التجارية بين البلدان الاعضاء.

يمكن أن يؤدي تزايـد التخلي عن الـدولار واستخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية إلى تقليـل الاحتفـاظ بـه لـدول بريكس، وهو مـا يخفف حدة العقوبات التي عادةً ما تفرض على بعض اعضـــاء دول بريكس كالقيام بتجميد اموال هذه الدول، هذا من جانب، ويمكن أن يؤدي تزايد التخلي عن الدولار واستخدام العملات المحلية في التعـاملات التجـاريـة إلى تخفيض الطلـب على الدولار وبالتالي تراجع قيمته، من جانب آخر.

أمّا فيما يخص امكانية نجاح انضمام العراق إلى دول بريكس فـانـه يمكن أن ينتج منـه آثـار ايجـابيـة على الاقتصـــاد العراقي مثـل زيـادة الصـادرات (بعد زيادة الانتاج النفطي)، إلى جانب تحســـن العلاقـات الثنـائيـة بين العراق والبلـدان الاعضـاء وهو ما ينتج عنه امكانية عقد اتفاقيات عديدة وعلى كافة الصـعد، فضـلًا عن اسـتخدام عملات أُخرى (غير الدولار) في التبادل التجاري مع دول المجموعة.

وتبرز ايجابيات الانضـمام إلى دول بريكس في الاســـتفادة من أســـواق وقدرات وموارد دول المجموعة، فهذا التجمع الذي يضـم الاقتصـادات الناشـئة الرئيسـة في العالم، يمثل سـوقًا اقتصـاديًا ضـخمًا تسـتطيع أن تسـتوعب صـادرات كبيرة من الاقتصـادات، إلى جانب الفرص الاستثمارية التي يتيحها هذا الســـوق، كما تمثل كل من الصـــين والهند، أســـواقًا رئيســـة للاســـتيرادات النفطية من العراق، وبالتالي فإن الانضمام لهذا التجمع سيفتح المجال واســـعًا أمام زيادة وتعزيز حجم التعاون الاقتصادي بين العراق ودول بريكس.



ملخص التقرير الاقتصادي للفصل الثالث 2023

اعداد : قسم الاقتصاد الكلي

مقدمة:

شـــهد الاقتصـــاد العالمي نموًا متباطئاً خلال الفصـــل الثالث من عام 2023، ويعود ذلك إلى عـــدة عوامل أهمها استمرار الحرب (الروسية-الأوكرانية) والتوترات الســياســية – الجغرافية، إذ تعرضـت أسـعار السـلع الأولية بصـفة خاصـة للتذبذب نتيجة الأوضاع السياسية وتركز عمليات الإنتاج، وفيما يأتي أهم المؤشـــرات للاقتصـــاد المحلي خلال الفصـــل الثالث من عام 2023 قياسًا بالفصل ذاته من العام السابق:

- سَجَّل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا بنسبة (2.9%) ويعود ذلك إلى انخفاض انتاج النفط الخام نتيجة التزام العراق بقرارات أوبك بخفض كمية الإنتاج.
- سَجَّل مُعدّل التضخم العام نسبة (3.6%) لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق يُعزى ذلك إلى ارتفاع أغلب فقراته، وذلك بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وإن الاقتصـــاد العراقي يعتمد بشـــكلٍ كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.
- شـــهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة، إذ ارتفع رصـــيد عرض النقد (M1) و (M2) بنســـبة (14.8%) و(13.2%) على التوالي، كما سَجَّلت الاحتياطيات الأجنبية ارتفاعـــاً بنسبة (18.3%) نتيجة انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار، من جانب آخر شـــهد نشاط المصارف العاملة في العراق ارتفاعًا في رصيد الودائع بنسبة (12.6%) نتيجة ارتفاع النفقات العامة وكذلك ارتفع الائتمان النقدي لـــدى المصارف بنسبة (12.2%) وبالتالي ارتفاع قدرتها في خلق الائتمان لهذا الفصـــل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.
- سَـــجّلت الموازنة العامة خلال الفصـــل الثالث من عـام 2023 انخفاضًا ملحوظًا وجاء هـذا الانخفاض في جانب الإيرادات العامة بنســـبة (11.9%) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، كما ارتفعت النفقات الجارية بنســـبة (2.6%) مع انخفاض النفقات الاســـتثمارية بنســـبة (16.5%).
- انخفض حجم التجارة بنسبة (27%) نتـــيجة الانخفاض في الصـادرات والاستيرادات بنسبة (24%) و(34%) على التوالي.

من المتوقع أن يســـتمر النـــاتج المحلي الاجمالي بالنمو بشـــكل طفيف في ســـنة 2024 مدعومًا بتســـارع الإنفاق في الموازنة العامة مما يخفف من أثر تراجع النـــاتج النفطي، كون أنَّ الاعتمـاد الكبير على النفط يجعـل الاقتصـــاد عُرضَّـة للصـدمات في أسواق النفط، ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع قيمة الدينار أيضًـــا إلى زيادة الاستيرادات وتقويض القدرة التنافسية للصادرات، كما يمكن أن يؤدي الاستقرار السياسي الداخلي إلى تمهيد الطريق لمزيد من الاســـتثمارات في الاقتصاد وتعزيز إجمالي الناتج المحلي المحتمل.

الفصل الاول: القطاع الحقيقي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:**

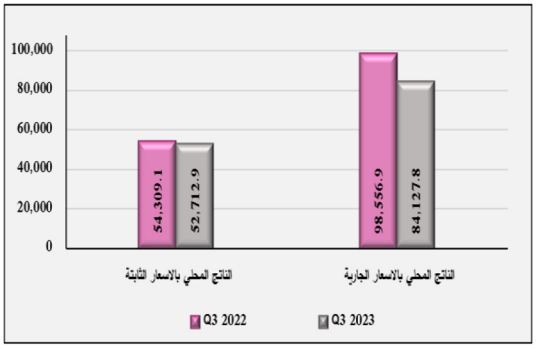
شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثالث من عـام 2023 انخفاضًا بنسبة (2.9%) لـــــيبلغ (52,712.9) مليـار دينـار مقـابـل (54,309.1) مليار دينار لذات الفصل من العام

السابق ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة (11.5%) الناجم عن انخفاض حصة الإنتاج وفق اتفاق (اوبك+).

- **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:**

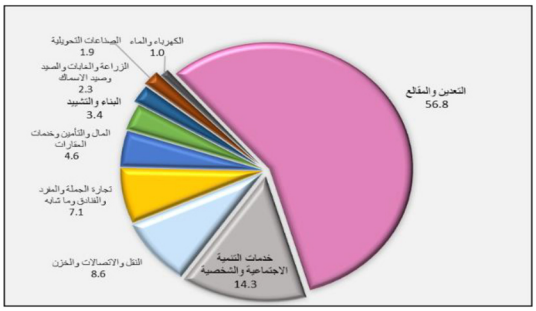
سَجَّلَ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (14.6%) ليُسجِّل (84,127.8) مليار دينار مقابل (98,556.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، يأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس من انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (11.1%).

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة للفصل الثالث عام 2022-2023 (مليار دينار)



- **الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية:**

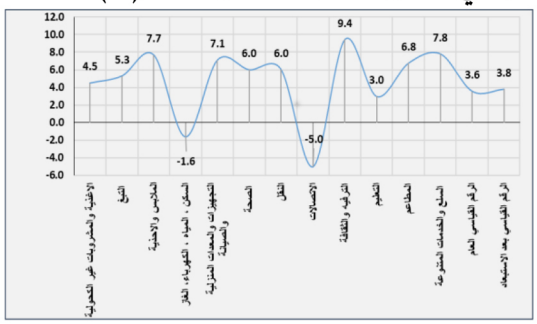
شكل (2) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الثالث عام2023



ثانياً: التضخم:

سجّل مُعدّل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثالث لعام 2023 نسبة (3.6%) على أساس سنوي، إذ بلغ (122.3) نقطة في الفصل الثالث 2023 مقابل (118.1) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع اغلب فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية ولاسيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكلٍ كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

شكل (3) معدل التضخم بحسب المجاميع الرئيسة للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الثالث (%) 2023

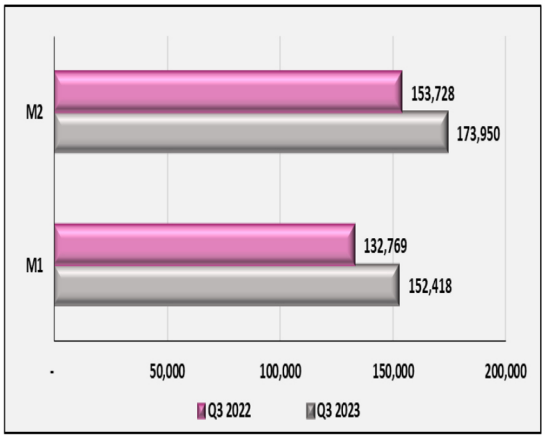


الفصل الثاني: القطاع النقدي:

أولاً: المؤشرات النقدية:

شهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة إذ ارتفع رصيد عرض النقد (M1) بنسبة (14.8%) ويُعزَى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كُلٍّ من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (6.5%) و(21.0%) على التوالي، نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، ونمو الودائع الجارية، مما انعكس على زيادة الكتلة النقدية و ارتفع رصيد عرض النقد (M2) بنسبة (13.2%) وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) بنسبة (14.8%) والودائع الأُخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (1.5%) والتي شَكّلت نسبة (12.4%) كما سَجّلت الاحتياطيات الأجنبية ارتفاعاً بنسبة (18.3%) نتيجة انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار.

شكل (4) عرض النقد M1 و M2 للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليار دينار)



ثانياً: أدوات السياسة النقدية:

- **نافذة بيع العملة:**

سجّلت الكميات المباعة من الدولار الامريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الثالث 2023 انخفاضاً بنسبة (41.5%) لتبلغ (8.3) مليار دولار مقابل (14.2) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (44.7%)، بسبب اجراءات التدقيق (القيود المفروضة على النافذة)، بالمقابل انخفضت مبيعات النقد بنسبة (23.1%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق.

- **الاحتياطي الإلزامي:**

سجّل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الثالث لعام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (38.1%)، إذ بلغ (17.4) ترليون دينار مقابل (12.4) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بنفس الفصل من العام السابق بنسبة (12.6%).

الفصل الثالث: القطاع المصرفي:

- **القدرة الرأسمالية:**

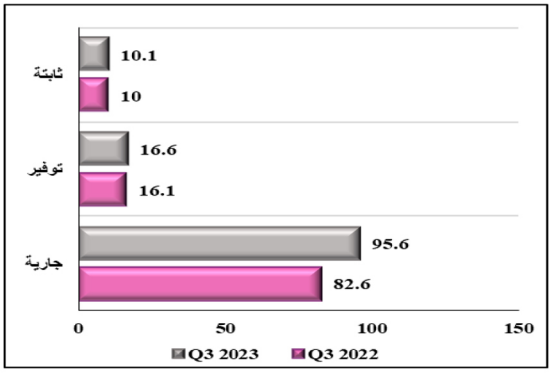
سجّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثالث لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (0.7%) لتبلغ (17.9) ترليون دينار مقابل (17.8) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق ويُعزَى ذلك إلى قرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الأهلية بنسبة (0.9%) مع بقاء رؤوس أموال المصارف الحكومية ثابتة في الفصل الثالث 2023.

- **الودائع المصرفية والائتمان المصرفي:**

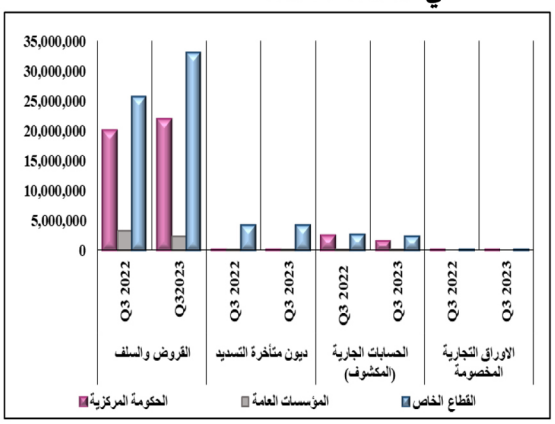
ارتفع رصيد الودائع في الفصل الثالث من عام 2023 بنسبة (12.6%) لتبلغ (122.4) ترليون دينار مقابل (108.7) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (15.7%)، ويعزى هذا إلى ارتفاع النفقات العامة، والتي تحُول الى المصارف على شكل ودائع جارية، كما ارتفعت ودائع التوفير بنسبة (3.4%)، وكذلك ارتفعت الودائع الثابتة بنسبة (1.5%)، إن ارتفاع ودائع التوفير والثابتة جاء نتيجة ارتفاع عدد الحسابات المصرفية خلال هذه السنة نتيجة تسهيل اجراءات فتح الحساب فضلاً عن زيادة اجهزة البيع (POS).

فيما سَجّلَ رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثالث سنة 2023 ارتفاعاً بنسبة (12.2%) ليبلغ (65.1) ترليون دينار مقابل (58) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع كُلٍّ من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (22.0%) و (4.4%) على التوالي، على الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة بنسبة (29.4%) مقارنة بذات الفصل من العام 2022.

شكل (5) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثالث عامي 2022-2024 (ترليون دينار)



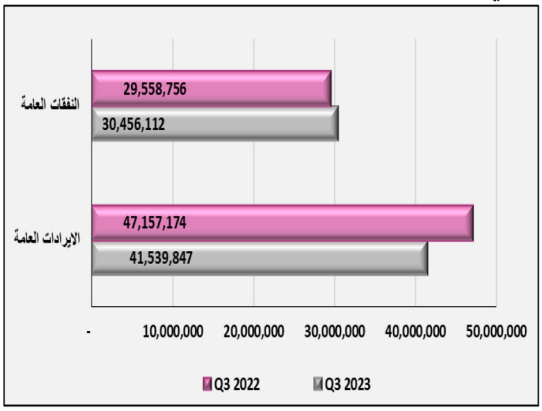
شكل (6) تطور رصيد الائتمان النقدي حسب النوع الثالث عامي 2022-2023



الفصل الرابع: القطاع المالي:

- سجّلت الموازنة العامة خلال الفصل الثالث من عام 2023 انخفاضاً ملحوظاً وجاء هذا الانخفاض في جانب الإيرادات العامة بنسبة (11.9%) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، كما ارتفعت النفقات الجارية بنسبة (2.6%) مع انخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة (16.5%).

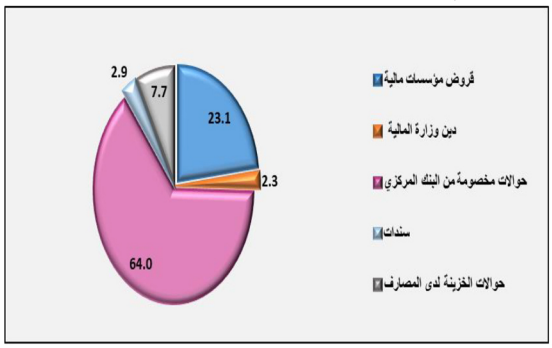
شكل (7) إجمالي الإيرادات والنفقات العامة للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دينار)



- **الدين العام الداخلي:**

سجّل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الثالث عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (2.3%) ليبلغ (68.1) ترليون دينار مقابل (66.6) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى هذا إلى الارتفاع الحاصل في فقرة دين وزارة المالية بنسبة (14.8%) من الفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق، وبنسبة مساهمة منخفضة بلغت (2.3%) نتيجة قيام وزارة المالية بتسديد ومن ثم استرجاع المبلغ.

شكل (8) نسب مساهمة الدين العام الداخلي للفصل الثالث عام 2023 %



الفصل الخامس: القطاع الخارجي:

- **حجم التجارة:**

سجّل حجم التجارة الخارجية في العراق انخفاضاً خلال الفصل الثالث من عام 2023 بنسبة (27%) حيث بلغ حجم التجارة (35,110.2) مليون دولار مقابل (48,102) مليون دولار لذات الفصل من عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (24%)، (33.7%) على التوالي.

جدول (1) حجم التجارة للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دولار)

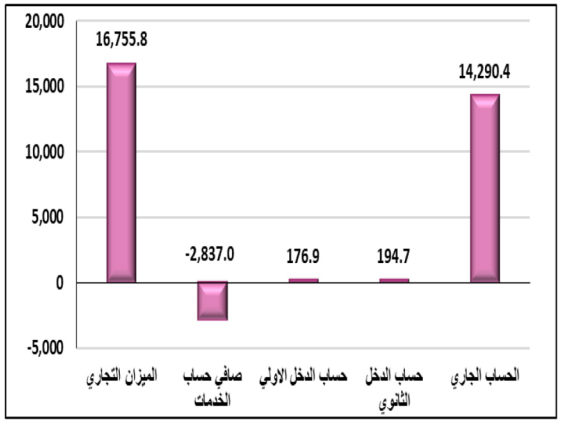
	Q3 2022	Q3 2023	مُعدّل النمو(%)
الصادرات	33,134.7	25,188.9	-24
الاستيرادات	14,967.3	9,921.3	-33.7
حجم التجارة	48,102	35,110.2	-27

- الصادرات على أساس (FOB)، الاستيرادات على أساس (CIF).

- **ميزان المدفوعات:**

أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً مقداره (635.7) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للدولة التي يديرها البنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تتضح من خلال مكونات ميزان المدفوعات العراقي.

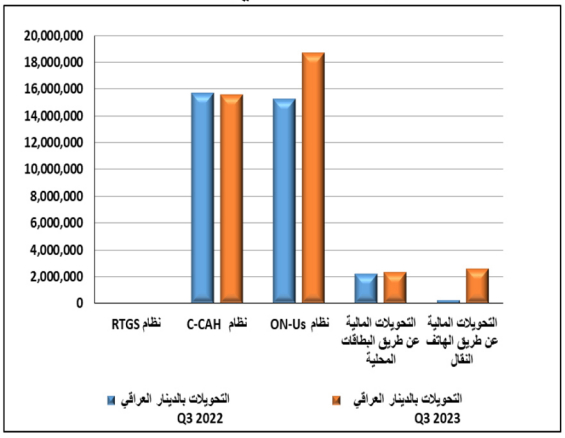
شكل (9) مكونات الحساب الجاري للفصل الثالث 2023 (مليون دولار)



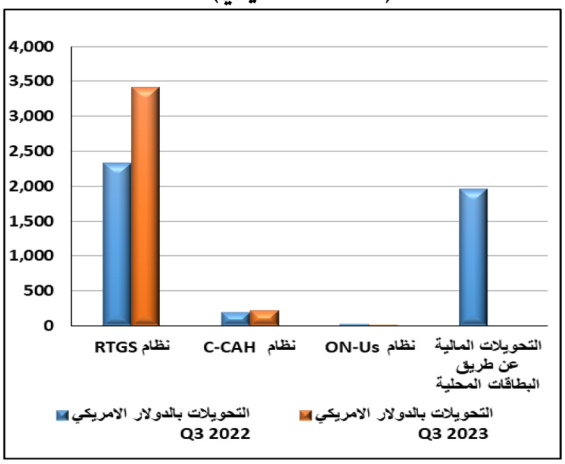
الفصل السادس: نظام المدفوعات:

يعرف نظام المدفوعات العراقي على انه نظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للمصارف ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية، وإنَّ نظام المدفوعات هو الشكل الحديث للتداول النقدي وهو أداة تقدم خدمة الدفع النقدي بوسائل الكترونية ولها تأثير ايجابي على سوق رأس المال فالمدفوعات الإلكترونية تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد ، كما إن نظامها يعمل على زيادة القدرة التنظيمية للأفراد والمؤسسات ويخفف أزمة السيولة النقدية، بل إنه يقضي على مشكلة الأوراق النقدية المزورة ويحمي المتعاملين به من بعض الخسائر الكبيرة قد يسببها خطأ أحد موظفي البنوك ويقع على عاتق البنك المركزي توعية العملاء والمواطنين باعتماد نظام المدفوعات الإلكترونية كوسيلة سريعة وأمينة تتصف بالكفاءة إن هذا النظام هو وسيلة لتأسيس اقتصاد رقمي يمتلك أسس تكنولوجية وعليه يجب أن يراقب من قبل البنك المركزي لتتم السيطرة على السياسة النقدية وحجم وسرعة السيولة النقدية والشكلين ادناه يبينان تطورات مكونات نظام المدفوعات للفصل الثالث.

شكل (10) مكونات نظام المدفوعات للفصل الثالث 2022-2023 (بالدينار العراقي)



شكل (11) مكونات نظام المدفوعات للفصل الثالث عام 2022-2023 (بالدولار الامريكي)



ملخص تقرير الانذار المبكر للفصل الرابع لعام 2023

إعداد : قسم الاستقرار النقدي المالي

يُعدُّ تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصـــرفي أحد أهم الوســـائل الرقابية المباشـــرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشـرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشـــيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلًا عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه.

ويشـتمل التقرير على ثلاث فصـول تغطي غالبية المؤشـرات التي تؤثر في عمل السـلطة النقدية، وكالآتي:

الفصـــل الأوّل: تحليل مؤشـــرات اســـتقرار قيمة العملة:

إن تحليل اســـتقرار قيمة العملة ينطوي على مراقبة عدة مؤشرات تظهر سلوكاً غير عادياً قبل الأزمات عندما يتجاوز المؤشر حداً معيناً، وتُعتبر هذه "إشـــارات" تحذير من احتمالية حدوث أزمة لقيمة العملة في الـ 24 شهراً التالية. ومن بين أهم تلك المؤشرات التي توفر تحليلًا دقيقًا للتقلبات في قيمة العملة الوطنية هي:

أولاً: مؤشرات كفاية صافي الاحتياطي الأجنبي:

1) مؤشـــر كفاية صـــافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العُملة المُصَّدرة:

تُعبِّر نسبة هذا المؤشر عن العلاقة بين قيمة صـــافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي وقيمة العملة الوطنية في النظام المالي. إذ يُعتبر ارتفاع النســـبة إشـــارة جيدة في النظام المالي والاقتصـــادي، بينما يُشـير انخفاضـــها إلى وجود مشاكل قد تؤثر سلباً على القيمة الخارجية للعملة وعلى الاقتصاد المحلي، سَجلَّ مؤشر نسبة تغطية صـــافي الاحتياطيات الأجنبية للعُملة المُصَّـــدرة انخفاضاً إلى (144%) في الفصل الرابع من عام 2023 مقارنة بـ (161%) في الفصل الرابع من العام السـابق، إذ يُعزى هذا الانخفاض إلى الدفاع عن سـعر الصـرف نتيجة طلب الحكومة للدينار لتمويـل الإنفـاق ممـا أدى إلى ارتفـاع العُملـة المُصَّدرة بنسبة (15.9%) التي تفوقت على نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية البالغ (3.7%).

2) مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يُستخدم هذا المؤشر في تقييم جودة اقتصاد البلد واســـتقرار النظام المالي الخاص به. إذ تهتم المؤســـســـات المالية الدولية مثل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشـــر لتوجيه الدعم المالي اللازم في حالة الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين (4) أو (5) أشهر، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى حسب وضعها الاقتصادي. في العراق بلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشـــر مدة (6) أشـهر، شـهدت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاســـتيرادات في الفصـــل الرابع من عام 2023 أرتفاعًا لتبلغ (28) شـــهرًا، بعد أن كانت (27) شـــهرًا في الفصـــل ذاته من العام السابق.

ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

تُعتبر معدلات أسعار الفائدة أحد أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصـــادات الوطنية والعالمية، ويتم في هذا التقرير بيان التغيرات التي تطرأ على أسعار فائدة كل من:

1) أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

يلحظ من خلال التقرير احتفاظ أسعار الفائدة لمدة 6 أشهر من (4.3%) في الفصل الرابع عام 2022، وكذلك انخفاض أسعار الفائدة لمدة سنة من (5.1%) إلى (4.9%) وانخفضت أيضاً نسبة الفائدة على ودائع التوفير من (3.5%) إلى (3.2%)، وعلى الرغم من هذه التغيرات في أسعار الفائدة إلا أنها لم تؤثر بنسبة ملحوظة على حجم الودائع.

2) أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعّد سعر الفائدة الحقيقي مؤشرًا مهمًا كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ويظهر من خلال التقرير ارتفاعاً في سعر الفائدة الحقيقي أثناء الفصل الرابع من عام 2023 ليصل إلى (0.17%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الرابع من عام 2022 والبالغة (0.13-%).

ثالثاً: الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي:

يظهر من خلال التقرير إنَّ الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي وصلت إلى (273) دينارًا خلال الفصل الرابع من عام 2023.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف:

يُمكن من خلال تحليل وقياس المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، وهذا عن طريق عدة مؤشرات، وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بأداء المصارف:

1) الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يظهر من خلال هذا المؤشر رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة الحاجة اليها لغرض الحصول على الخدمات التي تعمل على جذب الجمهور إليها، وتَبيّن أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) قد انخفضت أثناء الفصل الرابع من عام 2023 إلى (47.7%) بعدما كانت (51.3%) للفصل ذاته من عام 2022.

2) أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

يتضح من خلال التقرير إن الودائع الجارية قد استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها من إجمالي الودائع إلى (80.5%) أثناء الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت (79.2%) خلال الفصل ذاته عام 2022، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى (7.2%) بعد أن كانت (7.9%)، أمّا فيما يِّخص ودائع التوفير فقد انخفضت هي الأخرى من (12.9%) أثناء الفصل الرابع من عام 2022 إلى (12.2%) للفصل ذاته من عام 2023.

3) إجمالي الإئتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبيّن هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الأَموال المتحصلة من الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الإئتمان، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحوبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، ويتضح من خلال التقرير أنَّ نسبة المؤشر ارتفعت من (46.9%) في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (51.9%) في الفصل ذاته من عام 2023.

4) المضاعف النقدي:

يُمّثل رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، وبالتالي فإنه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي، سَجلَ

المضاعف النقدي انخفاضًا في الفصل الرابع من عام 2023 إذ بلغ (1.09) بعدما كان (1.16) للفصل ذاته من عام 2022، بسبب ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف العاملة لدى البنك المركزي من (48.4) تريليون دينار إلى (49.0) تريليون دينار بنسبة نمو (1.2%) أثناء الفترة ذاتها.

5) القروض المُتعثّرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المُتعثِّرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي، ويتضح من خلال التقرير أنَّ نسبة القروض المُتعثّرة إلى إجمالي الإئتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2023 قد انخفضت إلى (6.26%) بعد أن كانت (7.19%) لذات الفصل من عام 2022، وهذا الانخفاض ناجم عن زيادة الإئتمان الممنوح، إذ بلغ معدل نموها بمقدار (14%).

6) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة:

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، يُوضِّح التقرير انخفاض نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (21.5%) في الفصل الرابع من عام 2022 إلى (18.0%) في ذات الفصل من عام 2023، وذلك نتيجة انخفاض صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (5%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (13%).

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي:

تُعّد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهم المتغيرات المؤثرة في النظام المالي، كما وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي، لذلك عمل تقرير الإنذار المبكر على تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي ومنها:

1) مُعدّل التضخم (Inflation Rate):

يُعدّ التضخم مقياس كمي يُعبّر عن التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة محددة، إذ يُقاس من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). وقد سَجلَ مُعدل التضخم في العراق انخفاضًا طفيفًا أثناء الفصل الرابع من عام 2023 ليُسّجل نسبة (4%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2022، إذ كانت النسبة (4.4%)، وذلك نتيجة زيادة التحويلات الخارجية لغرض الاستيراد بعد التحسن في عمل النافذة.

2) معدل نمو الدين الداخلي:

يعكس هذا المؤشر التزامات الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من خلال التقرير ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ قيمته (70.6) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان يبلغ (69.5) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2022، وذلك نتيجة لزيادة الاقتراض الحكومي من المصارف الحكومية بمبلغ (3) ترليون دينار، أثناء الفصل الرابع من عام 2023.

3) نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس للأداء الاقتصادي للبلد، كونه يُعبّر عن مستوى النشاطات الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة، إذ سَجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً أثناء الفصل الرابع من عام 2023 بمعدّل (7.3%) ليبلغ (89.3) تريليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2022 والبالغ

(96.3) تريليون دينار، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض في ناتج نشاط النفط الخام.

4) مُعامِل الاستقرار النقدي:

يُبيّن مؤشر مُعامِل الاستقرار النقدي مدى الضغوط التضخمية التي يواجهها اقتصاد بلد ما، ويمكن التوصل إليه من خلال حاصل قسمة النمو في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ يتحقق الاستقرار النقدي عندما تساوي قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح بينما يواجه الاقتصاد ضغوطاً تضخمية (أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار) عندما تكون قيمته أكبر من الواحد الصحيح، في حين يعاني الاقتصاد من انكماش عندما تكون قيمته أصغر من الواحد الصحيح. ويظهر من خلال التقرير انخفاض قيمة المؤشر إلى (6.2) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كانت تبلغ (9.9) في ذات الفصل من عام 2022، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) ليبلُغ (7.5%) في الفصل الرابع من عام 2023 بعد أن كان يبلغ (20.3%) في ذات الفصل من عام 2022.



ملخص تقرير ميزان المدفوعات العراقي

لعام 2023 (أولي)

هو بيان إحصائي يُلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال مدة معينة ووفق نظام القيد المزدوج ، ويُسجَل لكل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة، ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يوفرها والحصول عليها، ويُعدُّ ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي وبالعكس، ويتميز ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على أساس التحليل الاقتصاد لأي دولة لإنهُ يعكس تداخل الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ويتألف من (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي وصافي السهو والخطأ). وقد أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2023 فائضاً مقداره (20078.8) مليون دولار نتيجةً للزيادة المتحققة في الأصول الإحتياطية التي يديرها البنك المركزي خلال هذه المدة. لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض والتي تنعكس من خلال إستعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:

اولاً: الحساب الجاري: يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سَجّلَ صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (28374.6) مليون دولار خلال عام 2023، **ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:**

1) **الميزان التجاري:** حقق الميزان التجاري خلال عام 2023 فائضاً بقيمة (43196.7) مليون دولار، حيث سَجّلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (99149.2) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (13388.2) مليون دولار، أمّا الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (65826.4) مليون دولار على أساس سيف و(55952.5) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.
2) **صافي حساب الخدمات:** أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2023 عجزاً مقداره (16524.0) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (25226.7) مليون دولار، اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف السفر ثم النقل والتأمين.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (8702.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لإغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3) **حساب الدخل الأولي:** حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2023 فائضاً بلغ (973.3) مليون دولار وفيما يلي تفصيلًا لهذا الحساب:

أ) **تعويضات العاملين:** تُمثَل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2023 فائضاً بلغ (71.3) مليون دولار.

ب)**دخل الاستثمار:** حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (902.0) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد

الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

ت)حساب الدخل الثانوي: حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2023 فائضاً بلغ (728.6) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (614.6) مليون دولار، وانخفاض المدفوعات بقيمة (63.1) مليون دولار وإرتفاع صافي التحويلات الخاصة البالغة (177.1) مليون دولار عن المساعدات العائلية المُقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً: الحساب الرأسمالي: سَجّلَ صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2023 عجزاً مقداره (41.2) مليون دولار. ويُمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المُقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً: الحساب المالي: حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2023 مبلغاً مقداره (25988.3) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1) **صافي الاستثمار المباشر:** حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2023 فائضاً مقداره (5649.7) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (286.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5363.5) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.
2) **صافي إستثمار الحافظة:** حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام 2023 فائضاً مقداره (243.1) مليون دولار نتيجة لإنخفاض مطلوبات الحكومة بمقدار (348.3) مليون دولار وارتفاع موجودات القطاعات الأخرى بقيمة (12.5) مليون دولار.
3) **صافي الاستثمار الآخر:** حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2023 فائضاً مقداره (16.7) مليون دولار، نتيجة انخفاض الخصوم المالية للقطاع الرسمي بقيمة (5903.6) مليون دولار، وانخفاض صافي الاستثمار الرسمي لشركات الايداع الأخرى بقيمة (3970.0) مليون دولار وارتفاع صافي الودائع في الخارج بقيمة (325.5) مليون دولار.
4) **الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية):** حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2023، فائضاً بلغ (20078.8) مليون دولار، نتيجةً لزيادة الموجودات الأجنبية التي يديرها البنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية.

رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ: سجلت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2023، مبلغاً قدره (2345.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إنّ هناك معاملات مدينة لم تُسَجّل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قُدرت بقيمة أكبر.

ملخص تقرير الاستقرار المالي لعام 2023

اعداد : قسم الاستقرار النقدي والمالي

يركز تقرير الاســـتقرار المـالي على جهود البنك المركزي في الحفاظ على الاســتقرار المالي وتحليـل المخـاطر المحتملـة التي قـد تؤثر على النظـام المـالي، إلى جـانـب تطوير البنيـة التحتيـة المالية لدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصـادي. ويتضـمن التقرير تحليلًا شـاملًا للتطورات العالمية والتغيرات المؤثرة في النظـام المـالي العراقي، بمـا في ذلـك تـأثير التغيرات المنـاخيـة، مع تقـديم توصيات لتعزيز استقراره وأدائه في ظل التحديات الدولية والمحلية. ويتناول التقرير أيضـــاً فصـــولًا متعددة تركز على التغيرات التي تؤثر على النظام المالي وتنعكس على الاقتصـــاد الكلي، كما هو موضح أدناه.

الفصل الأول: تطورات القطاع المالي في العراق:

يتضـمن هذا الفصـل عرض وتحليل وتفسـير التطورات التي جرت في القطاع المالي على مدار السـنة وفق النسـب والمؤشـرات والمبالغ الخاصـة بـالقطـاع المـالي، إذ يتكون هـذا القطـاع من مؤسسات مصرفية واخرى غير مصرفية، إذ شهد القطاع المصـــرفي العراقي نمواً في عام 2023، حيث ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصـــرفي إلى 205.25 تريليون دينار، مقارنةً بـ 198.66 تريليون دينار في عام 2022، مسجلاً نمواً بنسبة 3.3%. رغم تراجع حصـة المصـارف الحكومية من إجمـالي الموجودات من 81.31% في عـام 2022 إلى 78.61% في عـام 2023، وارتفع إجمالي رأس المال للقطاع المصـــرفي بنســـبة 6.6% ليصل إلى 19.07 تريليون دينار.

كما زاد إجمالي الودائع في القطاع المصرفي من 129.1 تريليون دينـار في عـام 2022 إلى 133.50 تريليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو 3.42%، نتيجـةً لزيـادة الودائع الجـاريـة بمقدار 5.2 تريليون دينار وبنســبة 5.13% في عام 2023. كما سـجّل الإئتمان الكلي المقدم من المصـــارف ارتفاعًا في عام 2023 من 90.96 تريليون دينار عراقي في عام 2022 إلى 95.66 تريليون دينـار في عـام 2023، بمعـدل نمو بلغ 5.2%. متـأثراً بمبـادرات البنـك المركزي لتمويـل القطاعات المختلفة.

وشـــهدت الزيادة الأكبر في الائتمان النقدي بنسـبة 14.32%، من 60.57 تريليون دينار في عام 2022 إلى 69.25 تريليون دينـار في عـام 2023، مما يعكس دور البنـك المركزي في دعم التمويل المصـرفي. ويشـمل التقرير أيضـاً تحليل القطـاع المـالي غير المصـــرفي الذي يخضـــع لإشـــراف البنـك المركزي والقطـاع المـالي غير المصـرفي الذي لا يخضـع لإشـرافه، والذي يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصـادي والاسـتقرار المالي من خلال المؤسـسـات التي تقدم القروض، التي لها تواجد كبير في الاقتصاد العراقي.

الفصل الثاني: مديونية القطاع العائلي:

ارتفعت نسـبة الائتمان النقدي المُقَدَّم للقطاع الخـاص إلى النـاتج المحلي الإجمـالي في العراق لتصـــل إلى 11.9% في عام 2023، مقارنـة بنســـبـة 7.6% في عـام 2018. ويتوزع هـذا الائتمان بين القطاعين العائلي والشـــركات، حيث بلغت نســـبة الائتمان المقدم للقطاع العائلي إلى النـاتج المحلي الإجمالي 9.3% في عام 2023، بينما بلغت هذه النســـبة إلى قطاع الشـــركات 2.6% ضمن نفس المدة. ومن منظور الاستقرار

المالي، يُظهر ذلك أنه لا توجد مخاطر عالية للائتمان المقدم للقطاع العائلي على الاستقرار المالي، ويمكن التوسع فيه دون مخاوف كبيرة.

الفصل الثالث: مؤشرات السلامة المالية (FSIs):

تعد مؤشرات السلامة المالية من أهم المقاييس لمراقبة الوضع المالي في القطاع المصرفي، حيث تُسهم في تحليل نقاط الضعف في النظم المالية وتقديم تقدير لاستقرار القطاع في العراق. أظهرت هذه المؤشرات استقراراً في القطاع المصرفي لعام 2023، حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 41.9% مقارنة بـ 34.1% في العام السابق، متجاوزة النسبة المعيارية المحددة بموجب بازلIII ، مما يعكس كفاءة القطاع وقدرته على مواجهة المخاطر. أما مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) على الرغم من انخفاضها 131% في عام 2023 مقارنة بـ 231% في عام 2022، إلا أنها لا تزال تفوق الحد الأدنى المطلوب وهو 100%، مما يظهر قدرة المصارف على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالسيولة. كذلك، ارتفعت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع إلى 51.9% في عام 2023 مقارنة بـ 46.9% في عام 2022، وهي نسبة تقع ضمن الحد المعياري المحدد من البنك المركزي العراقي التي يجب ألا تتجاوز (75%).

كما تحسنت مؤشرات جودة الموجودات، إذ انخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى الائتمان النقدي من 7.19% في عام 2022 إلى 6.26% في عام 2023، وانخفضت نسبة الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات من 2.19% إلى 2.11%، مما يعكس تحسن حجم الموجودات وانخفاض نسبة الديون المتأخرة مقارنة برأس المال.

الفصل الرابع: تطورات البنية التحتية المالية والشمول المالي:

أسهم البنك المركزي بشكل كبير في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز الشمول المالي في العراق، حيث بدأ في مطلع عام 2023 إطلاق منصة إلكترونية لتسهيل التحويلات الخارجية وبيع الدولار النقدي للمسافرين، وذلك في إطار سياسة تهدف لتسهيل تمويل التجارة الخارجية وتأمين العملة الأجنبية للمستفيدين الحقيقيين وتحقيق استقرار أسعار الصرف. كما تم فتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني من الحساب الرئيس للبنك المركزي العراقي لدى مصرف JPMorgan، وتطوير البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة، وإعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية. وتم أيضًا تطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني واعتماد نهج متقدم لتعزيز الأمن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي، إضافة إلى إنشاء شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني.

الفصل الخامس: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية:

تُحَلَّل اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية نتائجها وفقًا لنموذجين، إذ يتضمن النموذج الأول تحليل أثر الصدمات في بعض المتغيرات مثل سعر الصرف الموازي والذي يؤثر بشكل واضح في الأوضاع المالية في العراق.

إذ يُرتَبِط سعر صرف الدولار مقابل الدينار بعلاقة طردية مع الأصول السائلة إذ إن قيمة الموجودات الأجنبية التي هي جزء من الأصول السائلة، سوف ترتفع قيمة الدولار امام الدينار، التي بدورها تعتمد بصورة أساسية على النفقات العامة وتؤثر في الاستهلاك والاستثمار الكلي. كما يرتبط بعلاقة طردية مع القدرة على الالتزام

بالمعاملات المالية والأصول المرجحة بالمخاطر، وينعكس ذلك على نسبة الاصول السائلة. أما النموذج الثاني فيتضمن أثر سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي على القروض المتعثرة للمصارف العاملة في العراق. بشكل عام، يظهر تحليل الاختبارات كيف أن تلك العوامل تؤثر على استدامة واستقرار النظام المالي، وكيف يمكن لهذه الصدمات أن تؤدي إلى تغييرات في نسبة الأصول السائلة ونسبة القروض المتعثرة، مما يؤثر بحجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والذي سينعكس على متغيرات الاقتصاد ككل، علماً لم يعد سعر الصرف بالمثبت الديناميكي للتضخم بعد تطبيق المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية.

الفصل السادس: قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

حافظ المؤشر على مستواه مع انخفاض طفيف ليبلغ 0.402 في عام 2023 مقارنة بـ 0.427 في نهاية العام 2022. هذا يعكس حالة الاستقرار في النظام المالي وعدم تعرضه لمخاطر محتملة.

سُجِّلَ تحسُّنٌ في بعض مؤشرات الاستقرار، حيث ارتفع مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصادي العالمي إلى 0.223 و0.015 على التوالي في عام 2023، مقارنة 0.188 و0.014 على التوالي في عام 2022، بينما انخفض كل من ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية ليصل إلى 0.114 و0.052 و0.0 في عام 2023.

الفصل السابع: أثر التغيرات المناخية على الاستقرار المالي:

التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والجفاف الشديد إلى تدهور القطاع الزراعي والمشاريع المرتبطة به، مما يساهم في تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ويؤثر على دخل المزارعين، إذ يتسبب التصحر والعواصف الترابية في التأثير سلباً على المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا يسلط ضغطًا على البنية التحتية والخدمات في المدن، وتتطلب مواجهة هذه التحديات استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يضغط على الموارد المالية للحكومة والقطاع الخاص، وكل هذه العوامل مجتمعة تساهم في خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة تؤثر على قدرة العراق على تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي. ويبرز دور هذا البنك في مجموعة من الإجراءات والمبادرات للحد من مخاطر المناخ آنفة الذكر، منها مبادرات التشجير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاثات الكربون، وتأهيل وتطوير المُنتزهات وإصدار ضوابط لتمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.

تقرير الراصد الاقتصادي لشهر كانون الثاني عام 2024

عبدالحميد عبدالهادي حميد
باحث

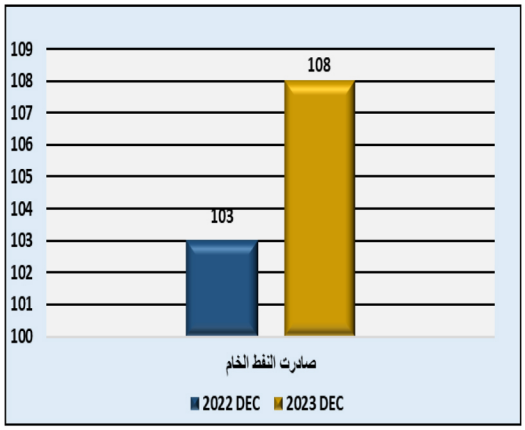
المقدمة:

تضمن تقرير الراصد الاقتصادي العراقي لشهر كانون الثاني 2024 قطاعات الاقتصاد العراقي، من خلال مؤشرات (النفط، معدل النمو الحقيقي، التضخم، أسعار الغذاء العالمية والعراقية، الموازنة المالية، عرض النقد، إجمالي احتياطيات العملات الأجنبية، الائتمان النقدي الخاص المقدم من البنوك التجارية، الودائع بالعملة الأجنبية في القطاع المصرفي، مبيعات المزادات الأجنبية) فضلًا عن توقعات الراصد للسنوات المقبلة (2024-2029) لاقتصادات (العراق الدول الناشئة، الدول النامية) وحسب التفاصيل الآتية:

أولاً: اهم المؤشرات للاقتصاد العراقي:

1) قطاع النفط:

شكل (1) صادرات النفط الخام 2022-2023 (مليون برميل)

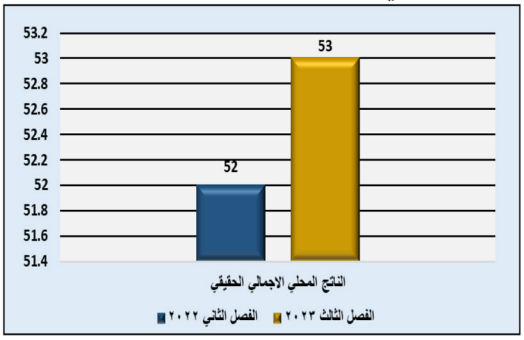


سَجّلت صادرات النفط الخام لشهر كانون الاول عام 2023 (108,056,509) برميل مقارنة بشهر كانون الأول عام 2022 (103,281,459) مليون برميل بزيادة بلغت (4.62%)، فيما سجّل متوسط سعر النفط المصدر خلال شهر كانون الأول 2023 (76.91) دولارًا مقارنةً بالعام السابق لشهر كانون الأول 2022 (74.63) دولارًا بمعدل زيادة بلغ (3.06%)، كما موضحة في الشكل (1).

2) معدل النمو الحقيقي:

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من (52,026.20) مليار دينارًا في الفصل الثاني من عام 2023 الى (52,712.90) مليار دينارًا في الفصل الثالث لذات لعام ، كما موضح في الشكل (2) وبمعدل نمو بلغ (1.32%)، بسبب زيادة معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (11.2%)، على الرغم من انخفاض انتاج النفط الخام بنسبة (11.5%) بسبب انخفاض حصة الانتاج بموجب اتفاق (اوبك +)، ويُعزى ارتفاع الناتج غير النفطي في الفصل الثالث لعام 2023 إلى تنفيذ الموازنة العامة، فضلًا عن ارتفاع معدلات النمو في القطاعات (خدمات التنمية الاجتماعية، البناء والتشييد، الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك، الصناعة التحويلة، الكهرباء والماء) وبنسب بلغت (33.6%، 38.9%، 28.9%، 16.7%، 9.7%) على التوالي عما كانت عليه لذات الفصل من عام 2022.

شكل (2) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفصلين الثاني والثالث 2023 (تريليون دينار)



3) المساهمة القطاعية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط:

أحتلَ البناء والتشييد المركز الأول بنسبة بلغت (38.9%) في الناتج المحلي غير النفطي وسَجّلت مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية المركز الثاني بنسبة (32.6%)، فيما سَجّل كل من الزراعة الغابات والصيد وصيد الاسماك، الصناعة التحويلية والكهرباء والماء وبنسبة (28.9%)، (16.7%)، (9.7%) على التوالي.

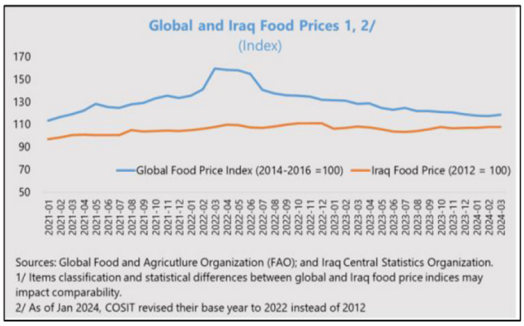
4) التضخم:

سَجّل مُعدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعًا بنسبة بلغت (45%) في الفصل الثالث من عام 2023 إذ بلغ (3.6%) مقارنة بالفصل الاول من عام 2023 البالغ (6.6%) ومن المُتوقّع أن يستقر التضخم خلال الأشهر القادمة، وذلك بفضل اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية أكثر تشدّدًا، والأثر المتأتي من رفع سعر صرف الدينار العراقي، وانخفاض الأسعار العالمية للأغذية، وعودة عمليات تمويل التجارة لطبيعتها.

5) أسعار المواد الغذائية العراقية والعالمية:

حافظت أسعار المواد الغذائية في العراق على ما هي عليه خلال عام بنسبة أقل من المعدلات العالمية حسب تقرير الراصد الاقتصادي الموضحة في الشكل (3)، نتيجة انتظام توزيع السلة الغذائية في وقتها المحدد فضلًا عن إنخفاض معدل التضخم، بالمقابل فإن أسعار المواد الغذائية العالمية أخذت بالانخفاض المستمر وهذا يُعَد أدنى مستوى له منذ عامين.

شكل (3) أسعار المواد الغذائية العراقية والعالمية



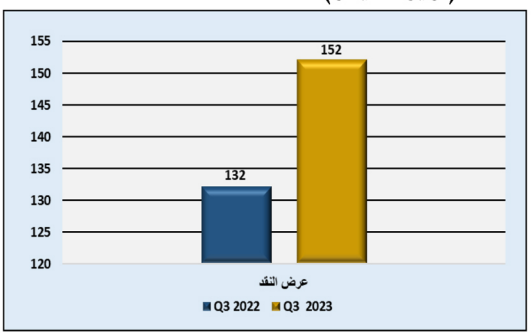
6) الميزانية المالية للدولة:

شَهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة (3.0%) في الفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2022، وذلك نتيجة لإقرار الموازنة العامة الثلاثية للسنوات (2023-2025-2024) وارتفاع اجمالي النفقات الجارية بنسبة (2.3%)، فيما سَجَلت الإيرادات العامة في الموازنة انخفاضًا ملحوظًا بنسبة (11.9%) خلال المدة ذاتها وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (17.8%).

7) نسبة نمو عرض النقد:

سَجّل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثالث عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (14.8%) ليُسجّل (152,418) مليار دينار مقابل (132,769) مليار دينارًا لذات الفصل من العام الماضي بسبب ارتفاع الودائع الجارية والعملة خارج البنوك وكما موضحة في الشكل (4).

شكل (4) عرض النقد خلال الفصل الثالث 2022-2023 (ترليون دينار)



8) إجمالي الاحتياطيات الأجنبية:

سجّل رصيد الاحتياطيات الاجنبية للفصل الثالث 2023 ارتفاعًا بنسبة (18.3%) لتبلغ (143.6) ترليون دينارًا مقابل (121.4) ترليون دينارًا لذات الفصل من العام السابق.

9) الائتمان النقدي للقطاع الخاص المقدم من البنوك التجارية:

سَجَل رصيد الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص المُقدم من البنوك التجارية للفصل الثالث 2023 ارتفاعًا بنسبة بلغت (22%) ليبلغ (39.3) ترليون دينارًا مقابل (32.3) تريلون دينار لذات الفصل من العام السابق.

10) مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية:

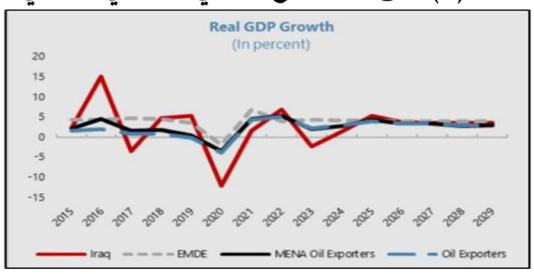
سّجَلت الكميات المباعة من الدولار الامريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (المنصة الالكترونية) للفصل الثالث من 2023 انخفاضًا بنسبة (41.5%) لتبلغ (8.3) مليار دولار مقابل (14.2) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد بنسبة (44.7%) بسبب اجراءات التدقيق (القيود المفروضة على المنصة) فيما انخفضت مبيعات النقد للفصل الثالث 2023 بنسبة (23.1%) لتبلغ (1.6) مليار دولار مقابل (2.1) مليار دولارًا قياسًا بنفس الفصل من العام السابق.

ثانياً: آفاق الراصد الاقتصادي العراقي لبعض المؤشرات الاقتصادية لشهر كانون الثاني 2024:

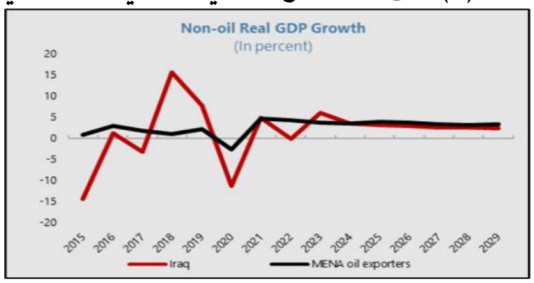
1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي:

اشارة تقرير آفاق الراصد الاقتصادي إلى نظرة مستقبلية لمعدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي على المدى المتوسط وبمعدل نمو مستقر بين (3-4%) خلال السنوات (2024-2029) مسايرًا ومطابقًا لمعدل نمو في الدول المُصَدرة للنفط والدول الناشئة والنامية، فضلًا عن نظرة مستقبلية لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي غير النفطي على المدى المتوسط نمواً مستقراً يبلغ (3.5%) لغاية عام 2026 ومن ثم ينخفض دون المُعدل وكما في الشكلين (5)(6).

شكل (5) آفاق نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي



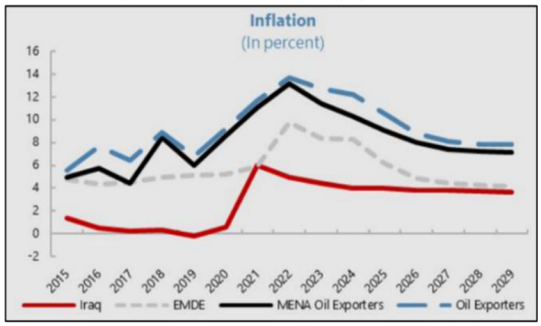
شكل (6) آفاق نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي



2) التضخم:

يُوضح الشكل (7) نظرة مستقبلية مستقرة لمعدلات التضخم في العراق بحدود (3-4%) خلال السنوات (2024-2029) وبنسبة أقل من الدول المصدرة للنفط و الدول الناشئة والنامية، بسبب اجراءات السياسة النقدية والدعم الحكومي وضبط أسعار الوقود والغذاء.

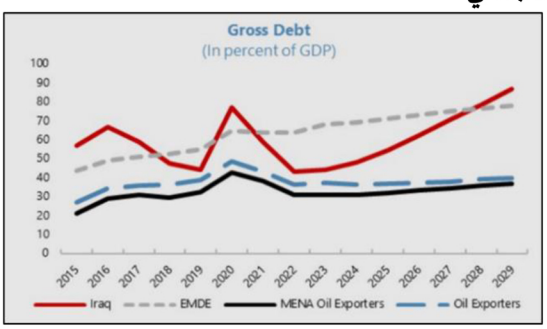
شكل (7) آفاق معدلات التضخم



3) نسبة الدين الى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي:

يُبَين الشكل (8) اتجاه عام مرتفع في نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات (2024–2029)، بسبب انخفاض مبيعات النفط بسبب قرارات أوبك+ بخفض الإنتاج أو انخفاض أسعار النفط خلال السنوات المذكورة آنفًا بين (60–70) دولارًا للبرميل، فضلًا عن اقرار الموازنة الثلاثية للأعوام (2023–2025–2024) وارتفاع عجز الموازنة، وكذلك الحال بالنسبة للدول الناشئة فمتوقع أن يرتفع إجمالي الدين، بينما من المتوقع أن تحافظ دول شمال أفريقيا والدول المصدرة للنفط على المستوى نفسه خلال الأعوام (2023–2028).

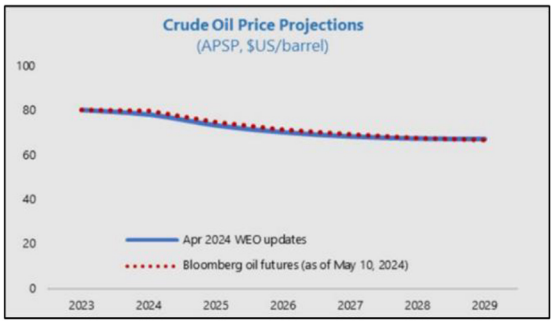
شكل (8) آفاق نسبة الدين الى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي



4) توقعات أسعار النفط العالمية:

تُشير التوقعات الخاصة بإسعار النفط العالمية للسنوات (2024–2029) إلى تراجع معدلاتها من (65–80) دولارًا كما موضحة في الشكل (9).

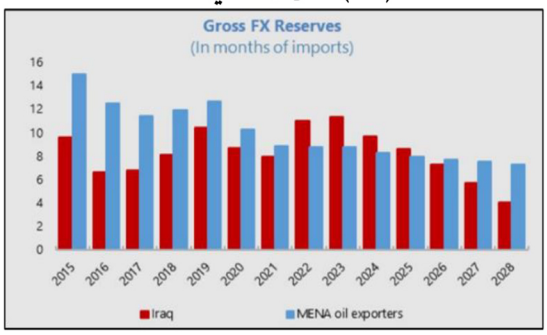
شكل (9) آفاق اسعار النفط



5) إجمالي احتياطيات العملات الأجنبية:

من المتوقع أن ينخفض إجمالي احتياطيات العراق من العملات الأجنبية للسنوات (2025–2028) نتيجة استمرار توقع انخفاض مبيعات النفط، أما الدول المصدرة للنفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فمن المتوقع ان تستمر المعدلات نفسها للسنوات (2025–2028) كما موضحة في الشكل (10).

الشكل (10) آفاق إجمالي الاحتياطيات



الاستنتاجات:

أشارَ التقرير الى نظرة ايجابية فيما يخص ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وتراجعًا في معدلات التضخم، فضلًا عن ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ونمو الائتمان النقدي للقطاع الخاص. لكن هنالك نظرة تشاؤمية لأسعار النفط مع ارتفاع في الدين العام بالرغم من ارتفاع النمو المُحَرّك بالإنفاق العام، ويمكن لوزارة المالية تعبئة الإيرادات غير النفطية وتفعيل الجباية والغرامات لتكون أكثر فاعلية.



شروط النشر في المجلة

- عدد الكلمات: من 1000-2000.
- نوع الخط: simplified Arabic.
- حجم الخط: 14.
- ان تكون المواضيع غير منشورة سابقاً.
- تعرض الاوراق على هيئة التحرير لاختيار الاوراق المقبولة للنشر.
- ترسم المقالات على شكل ملف word الى الايميل
stat.dept@cbi.iq



البنك المركزي العراقي

CBI
CENTRAL BANK OF IRAQ
1947

Statistics and Research Directorate
Email: stat.dept@cbi.iq - **Web:** www.cbi.iq

الاخراج الفني / المكتب الاعلامي